دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية

The Role of Trade Agreement on Improving Commercial Exchange Between Jordan and Saudi Arabia

إعداد

الطالب معتز موفق النعيمي

(1220512006)

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2014م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا معتز موفق النعيمي أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـــم: معتز موفق النعيمي

التوقيـــع:

التاريـــخ: 25 / 11 / 2014

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: معتز موفق النعيمي الرقم الجامعي: 1220512006

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها الســارية المفعــول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية

وذلــك بمــا ينــسجم مــع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رســائل أو أطــاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البــيت بإلغــاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعــن بــأي صــورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ / / 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الاردن والسعودية

وقد اجيزت بتاريخ : 2014/11/25

اعداد الطالب: معتز موفق النعيمي

اشراف استاذ دكتور: ابراهيم محمد البطاينة

الاســـــــم	اعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
استاذ دكتور:ابراهيم محمد البطاينة	رئيسا ومشرفا	.....
استاذ دكتور: احمد ابراهيم ملاوي	مناقشا خارجيا	.....
دكتور: حسين علي الزيود	عضوا	.....
دكتور: علي مصطفى القضاه	عضوا	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والشكر له على توفيقه وأفضاله.....

أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتــور إبراهيم محمد البطاينة على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما غمرني به من كرم أخلاقه أثناء البحث، وعلى توجيهاته وإرشاداته التي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا البحث...

فرفع الله قدره وأعلى منزلته، ونفع أمته به.

وأرفع شكري الخالص إلى الأساتذة الأفاضل الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وبذلهم نفيس وقتهم في تقويم هذا البحث وتصويبه، وحتى يكتمل بكريم نصحهم وتوجيهاتهم.

وأرفع شكري الخالص من القلب إلى إدارة هذا الصرح العلمي جامعة آل البيت المتميز الذين ما كان هذا الإنجاز بدون توجيهاتهم وإرشاداتهم المستمرة وما هو إلا ثمرة من ثمار نصحهم وإرشادهم ودعمهم المتواصل الذي لم ينتج إلا الخير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى:

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير ....

والدي العزيز الذي أنار دربي

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء والوردة التي لا تذبل إلى القلب الطاهر ....

والدتي الغالية حفظها الله

إلى شريكة حياتي في حلو الأيام ومرها باعثة العزم والتصميم والمثابرة

وناظرة الحلم يتحقق الصابرة ..... زوجتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة النقية....

أبنائي رعاهم الله

إلى كل من اعرفهم واحترمهم....

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الرسالة	أ
تفويض الجامعة	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: مقدمـــــة الدراســة وأهميتهـــا	
تمهيد	2
مشكلة الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	6
أسئلة الدراسة	8
التعريفات الإجرائية	10
منهج الدراسة	10
حدود الدراسة	10
الدراسات السابقة	11
الفصل الثاني: المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات والتبادلات التجارية	
تمهيد	23
المبحث الاول: مفهوم الاتفاقيات التجارية والتبادلات	24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية	
المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات التجارية	24
المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالتبادلات التجارية	28
المبحث الثاني: التعاون التجاري الأردني السعودي	29
المطلب الاول: الخلفية التاريخية	29
المطلب الثاني: التجارة البينية بين الاردن والسعودية	31
الفصل الثالث: التكامل في العلاقات التجارية الأردنية السعودية	
المبحث الأول: أهمية العلاقات التجارية الأردنية السعودية وخصوصيتها	38
المطلب الاول: العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية وسبل تطويرها	38
المطلب الثاني: خصوصية العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية السعودية	41
المطلب الثالث: العلاقات السعودية الأردنية عوامل التقارب والتوافق	44
المبحث الثاني: الاهتمامات والمصالح المشتركة في العلاقات الأردنية السعودية	50
المطلب الاول: الاهتمامات المشتركة (الأردنية السعودية) نموذج متكامل للتعاون والتنسيق المشترك	50
المطلب الثاني: ملامح التقارب بين الأردن والسعودية وأبعاده	52
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي في مستقبل العلاقات الأردنية – السعودية	55
الفصل الرابع: الأردن والسعودية والعمل الاقتصادي المشترك	
المبحث الاول: مراحل التكامل الاقتصادي وعوامل نجاحه ومتطلباته	59

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي	59
المطلب الثاني: عوامل نجاح التكامل الاقتصادي	63
المطلب الثالث: متطلبات نجاح الاستثمارات المشتركة	65
المبحث الثاني: العمل الاقتصادي المشترك الاردني السعودي	67
المطلب الأول: شروط التكاملية الاقتصادية	67
المطلب الثاني: واقع ومؤشرات العمل الاقتصادي بين الاردن والسعودية	75
الفصل الخامس: الخاتمة	
الاستنتاجات	87
التوصيات	91
المراجع	93
الملاحق	99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
الجدول (1)	إجمالـــي السكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والسعودية للأعوام 2005-2013	75
الجدول (2)	التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات بين الأردن والسعودية للأعوام 2005-2013	77
الجدول (3)	التوزيع النسبي لإجمالي المستوردات بين الأردن والسعودية للأعوام 2005-2013	79
الجدول (4)	المـــستوردات الأردنـــية من السعودية والأهمية النسبية لها خلال عام (2013)	80
الجدول (5)	المـــستوردات الـــسعودية من الأردن والأهمية النسبية لها خلال عام (2013)	81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية

إعداد: معتز موفق النعيمي

إشراف الأستاذ الدكتـــور: إبراهيم محمد البطاينة

تهـدف هـذه الدراسـة إلـى التعـرف على دور الاتفاقية التجارية بين الأردن والـسعودية فـي تحسين التبادل التجاري بين البلدين، اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشـكالية المطروحة على المنهج الوصفي، وكذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خـلال وصـف مـشكلة الدراسة وصفاً دقيقاً، ودراستها من كافة الجوانب، وذلك بهدف التوصل إلى النتائج المتوخاة من هدف الدراسة.

وخلـصت هـذه الدراسـة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الاتفاقية التجارية بين الأردن والـسعودية قامت بدور مهم في تحسين التبادل التجاري وفي تجاوز الصعوبات الاقتـصادية وتـسهيل حـصول كل من اقتصاد البلدين على مستلزمات الإنتاج والسلع الاسـتهلاكية بـشروط أفضل من تلك التي كان يمكن أن توفرها بنفسها. كذلك تبين أن عـوامل الـتقارب والتوافق بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية قد خلقـت انـسجاماً عالـياً جداً بين سياسات وتوجهات ومصالح كل من البلدين مما فرض بالنتيجة على المسئولين في الدولتين الارتقاء بعلاقاتهما إلى مستوى تعاون إستراتيجي في المجال الاقتصادي.

وقـدمت الدراسـة عـدد مـن التوصيات من أهمها: الاستمرار بتوثيق أواصر العلاقـات الـتجارية وزيـادة الانسجام والتعاون بين الأردن والسعودية وتعزيز القواسم الاقتـصادية المـشتركة بينهما وبما يحقق مصلحة البلدين. وبذل المزيد من الجهود لدى الـبلدين لتحقـيق المـزيد من التوازن في الميزان التجاري وبما يتناسب مع الإمكانيات الكبيـرة المتوفرة، وتسهيل حركة مرور البضائع والسلع وتبادل المعلومات والاستشارات فـي مختلف ميادين العمل، مما ينعكس إيجاباً على تطوير التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Role of Trade Agreement on Improving Commercial Exchange between Jordan and Saudi Arabia

Prepared by: Mutaz AL Naimi

Supervised By: Prof. Ibrahim Bataineh

This study aims to identify the role of trade agreement on improving commercial exchange between Jordan and Saudi Arabia. The study depends on answering the problem of the descriptive approach, as well as the reliance on the descriptive approach by describing the problem of the study in an accurate description, and studying it in all aspects, which helps reach the desired results of the objective of the study.

The results of study is that the trade agreement between Jordan and Saudi Arabia plays an important role in improving trade and in the override economic difficulties and facilitate access to all of the economy of the two countries on production inputs and consumer goods on terms better than those that could have been provided by itself. It has also found that the factors of convergence and compatibility between the Hashemite Kingdom of Jordan and Saudi Arabia have created a very high line between the policies and orientations and interests of each of the two countries which impose the result on the officials of the two countries improve their relations to the level of strategic cooperation in the economic field.

The study has made a number of recommendations including: the continuous documenting of the bonds of trade relations and increasing harmony and cooperation between Jordan and Saudi Arabia, and the promotion of joint economic denominators between them and in the interest of the two countries. And this gives more efforts in both countries to achieve more balance in the trade balance and commensurate with the great potential available, and to facilitate the passage of goods and movement of goods and the exchange of information and consultancy in various fields of work, which will reflect positively on the development of the economy between the two countries.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمـــــــــة الدراســـــــة وأهميتهـــــــا

تمهيد

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

أسئلة الدراسة

التعريفات الإجرائية

منهج الدراسة

حدود الدراسة

محددات الدراسة

الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

تمهيد

حظيت مسألة التجارة العالمية في أشكالها المختلفة باهتمامٍ واسعٍ ومتنامٍ، خاصةً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتناولت الأبحاث، منذ تلك الفترة عديداً من جوانب هذه المسألة، ومن أمثلة الإسهامات في هذا الميدان، التوجه نحو التجارة بين دولتين، أو عدد محدود من الدول، يمكن أن يُدخِل هذه الأطراف في وضع أسوأ، وليس أفضل، بحكم أن الاتفاقيات الخاصّة برفع الجمارك في مناطق محددة، وليس على نطاق عالمي أوسع، يخلق ردود فعل لدى بقية الدول، ويشير الأدب النظري إلى أن أهمية وجود تسهيلات لعمليات التبادل التجاري، وانفتاح الأسواق بعضها على بعض.

ولعـــل الواقع الراهن، وعمليات التطور التي شهدتها دول العالم في هذا المجال، تبـــرهن مـــصداقية هذا التقدير إلى حدٍ أو آخر. ومن هنا، ربما، جاءت اتفاقيات عديدة، أبرزها الجات (GATT)، وما تمخض عنها من نشوء منظمة التجارة العالمية(WTO)، والتنامـــي الهائـــل فـــي دور الاتفاقيات التجارية كمياً ونوعياً، من حيث كونها تطورات اقتصادية ذات دلالات مركزية في اتجاه انفتاح الأسواق العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التجارة الخارجية تقوم بدورٍ متنامٍ في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، وقد أسهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية، والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة.

وتعتبر التجارة الخارجية خصوصاً الجانب التصديري منها، من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم، وفي مقدمتها دول العام الثالث، والتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل سلع، ومنتجات، واستيراد، وتصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يبين مستوى تطورها الاقتصادي وانفتاحها على الأسواق العالمية، ومن هنا، أصبحت معظم دول العالم تبدي اهتماماً كبيراً بالارتقاء بمستوى سياستها التجارية، وذلك من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية، وتحديث وتطوير التشريعات العالمية.

كما يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمراً ضرورياً؛ لدعم ميزان المدفوعات، وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج. وتكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة، حيث تتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة، والحفاظ على الوظائف القائمة، وتحسين مستوى دخل الفرد. ولأهمية قطاع التصدير، فإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معظـــم دول العـــالم تـــسعى إلى توفير كافة أشكال الدعم لهذا القطاع الهام والحيوي في النشاط الاقتصادي (صيدم، 2006).

ومن المعروف أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول لا تخلو من المشاكل والأزمات، ولذلك لا يمكن تصور علاقة بين دولتين، في أي عصر وفي أي مكان، قائمة علـــى التفاهم والتعاون المطلق، والعلاقات الأردنية – السعودية ليست استثناءً من ذلك، فالدول في علاقاتها الاقتصادية والتجارية الخارجية تتصرف وفقاً لمصلحتها الوطنية، أي وفقـــاً لإدراك قـــياداتها الـــسياسية لهذه المصلحة، وعندما نستعرض العلاقات الأردنية– الـــسعودية بمداها الزمني والتاريخي منذ تأسيس الدولتين، نجد أن هذه العلاقات تعود إلى امتداد تاريخي وسياسي طويل.

تشكل العلاقات بين الدول العربية منذ نشأتها حتى اليوم، موضوعا حرجا، حيث يتردد الباحثون في خوضه، نتيجة إلى غياب الوثائق الرسمية العربية، ولعل الدافع للخوض في مجال العلاقات والتبادلات التجارية بين الأردن والسعودية، هو من الأحداث الهامة والغنية التي أثرت وانعكست على جميع مناحي الحياة في البلدين الشقيقين.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية، حيث تشكل الدولتان ركيزة أساسية من ركائز العمل الاقتصادي العربي المشترك، وقد تناولت الدراسة مجمل الأمور الاقتصادية التي تحكم علاقة المملكتين، وتأثير هذه الأمور على تطور كل بلد، وانعكاس الاتفاقية التجارية على تفاعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوافق كل منها مع دور الآخر الساعي لتحقيق الأهداف التي تخدم مصلحة البلدين من خلال التبادل التجاري بين الأردن والسعودية.

مشكلة الدراسة

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية بين الأردن والسعودية من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي بين البلدين ولقد اتخذت بهذا الخصوص عدداً من المبادرات العملية لتنمية التجارة البينية منها الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية.

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية العمل على تفعيل الجوانب المتعلقة بتحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية، من حيث أهميتها وواقعها وتنميتها مع معرفة عوائقها، وذلك من أجل تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- إلقاء الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالاتفاقية التجارية والتبادل التجاري.

2- بيان التطور التاريخي لتطور العلاقات بين الأردن والسعودية في تحسين التبادل التجاري بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- التعرف على دور الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية في تحسين التبادل التجاري بين البلدين.

4- التعرف على طبيعة المعاملات الاقتصادية الجارية بين الأردن والسعودية.

5- ابراز أهمية العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية وعوامل التقارب والتوافق، كذلك الاهتمامات المشتركة في العلاقات بين الدولتين.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها تعتبر إحدى الدراسات الاقتصادية الحديثة، التي تتطرق إلى موضوع لم يتم دراسته أو بحثه، إلا في نطاق محدود وعام ضمن المراجع والكتب الاقتصادية في هذا المجال – في حد علم الباحث- كذلك الاهتمام بالعمل الاقتصادي والتجاري الذي يعد من المحاور الرئيسة في دراسة كل ما يتعلق بالاتفاقيات التجارية.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوع دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية، والتي تعد من الموضوعات الحيوية والهامة، ليس من الناحية النظرية المتمثلة في قلة الدراسات الوطنية المتكاملة في التبادلات التجارية في الوطن العربي بصفة عامة وعن الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بذلك بصفة خاصة، وكذلك لأهميته العملية أيضا، والتي تكمن في تناوله موضوعا يرتبط بالاتفاقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــتجارية ودورهـــا فـــي تحسين التبادل التجاري وكما هو منصوص عليها في الاتفاقية المذكورة.

وعملـــيا فان أهمية هذه الدراسة تنبع من ضرورة دراسة الاتفاقية التجارية التي تحكم التبادل التجاري بين الأردن والسعودية والعمل على التوعية بالايجابيات والسلبيات للـــتعامل معهـــا فـــي هـــذا الجانب للاستفادة من الايجابيات وإيجاد الصيغ للقضاء على الـــسلبيات ومحاولـــة تقديم اقتراحات مناسبة لتطبيق بنودها التي تحكم تلك التبادلات مع السعي لإيجاد قيود وضوابط تتلائم وكيفية التعامل مع هذه الاتفاقية.

كمـــا تبـــرز أهمـــية هـــذه الدراســـة مـــن منظور أنها تتناول بالتحليل أحد أهم الموضوعات التي لم تتم تغطيتها بشكل كاف في الكتابات العربية، وكذلك لسد النقص في الدراســـات التـــي تعنـــي بالشؤون التجارية الأردنية – السعودية ، فالعلاقات الأردنية – الـــسعودية علاقـــات لهـــا جذورها التي تمتد في التاريخ، بحكم الجوار ووحدة المصير المـــشترك بـــين البلدين، والمكتبة العربية تفتقر إلى دراسات في هذا المجال، وخاصة أن هـــذه الدراسة تحاول تحليل علاقات اقتصادية وتجارية بين دولتين لخما أهمية كبيرة في المنطقة. كذلك تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

1- هذه الدراسة ستكون بمثابة أساس لدراسة دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية للوقوف على جوانبها المتعددة، لوضع تصور مقترح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوفق بين البنود الخاصة بالجانب الأردني من جهة وبالجانب السعودي من جهة أخرى من خلال الاستفادة من إيجابياتها.

2- ما في هذا الموضوع من ميزة متابعة الواقع؛ للتقليل من أضرار تأخر الدراسات الاقتصادية والتجارية عن بحث هذه الموضوعات المتعلقة بالمجتمع تعلقاً كبيراً.

3- قد تفيد هذه الدراسة الاقتصاديين المهتمين بالاتفاقيات التجارية والتبادل التجاري، وطلبة العلم أيضا والتي قد تفتح الباب لمزيد من الدراسات في هذا المجال.

أسئلة الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- مـــا أهمية الاتفاقية التجارية والتبادل التجاري وما دورها في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية؟

2- ما هو دور التطور التاريخي للعلاقات الأردنية السعودية في تحسين التبادل التجاري بين البلدين؟

3- ما هو دور التبادل التجاري بين الأردن والسعودية في تحسين الاقتصاد الأردني وفي زيادة الدخل القومي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-أن هـــناك دور هامـــاً للاتفاقـــية الـــتجارية فـــي تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية.

5- أن الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية ترتبط بصلاحيات مخولة للطرفين لإتمام عملية التبادل التجاري بينهما.

6- أن تنفيذ بنود الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية تخضع لقرارات، يلزم الرجوع إليها فيما يتعلق بموضوع التبادل التجاري بينهما.

7- أن العلاقات الأردنية السعودية في المجال التجاري لها مردود ايجابي على البلدين في جميع المجالات.

8- أن هناك علاقات اقتصادية وتجارية بين الأردن والسعودية، وهي تتجدد وتتطور وفق معطيات اقتصادية تؤثر في البلدين.

9- أن العلاقـــات الـــسعودية تعـــد أنموذجا يحتذى ولها من خصوصية ما يجعلها علاقة إستراتيجية ونموذج متكامل للتعاون والتنسيق المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات الإجرائية

الاتفاقـــية الـــتجارية: هـــي اتفاقية تتم بين بلدين أو أكثر هدفها تبادل السلع التجارية بين البلدين والعمل على التحالف التجاري بين البلدين.

التـــبادل التجاري: عملية تقوم بها الدول من خلال استيراد وتصدير بعض المواد المتفق عليها بين البلدين.

منهج الدراسة

لغرض إنجاز هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مـــشكلة الدراســـة وصـــفاً دقـــيقاً وتحليلها، ودراستها من كافة الجوانب، وبيان عواملها وأسبابها، وخصائصها، من خلال ما توفر للباحث من مراجع ومصادر وبحوث ودوريات تتعلق بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة الزمنية

يحـــدد وقت الدراسة بالفترة التي تغطيها الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية والتي أصبحت نافذة اعتباراً من 29-8-1962، والتي تكون نافذة خلال فترة إعداد هذه الرسالة وكما هو منصوص عليها في الاتفاقية. كما انه تم الانتهاء من الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2014-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

تـــم مـــسح الدراسات السابقة التي أجريت حول موضوع هذه الدراسة، حيث تم الاســـتعانة والإفـــادة من بعض الدراسات التي لها علاقة غير مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

أولا: الدراسات باللغة العربية

- دراســـة عـــوض وباكير، (2008): بعنوان " التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية".

هـــدفت هـــذه الدراســـة إلى تحليل التجارة العربية البينية وتطورها وتحليل مدى تأثـــرها باتفاقـــيات التكامل الإقليمية والدولية وبشكل خاص اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبـــرى، اعـــتمدت الدراســـة علـــى أسلوب التحليل الوصفي والكمي المستند للمراجع والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث جاء البيانات حول التجارة العربية البينية من صـــندوق الـــنقد العربي وتغطي الفترة 1980-2005، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الـــتجارة البينية إلى التجارة الخارجية متدنية ولم تزد عن (10%) في أحسن الأحوال، إذ لـــم تزد نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية العربية عن (11%) والواردات عن (12%). وتستحوذ صادرات الوقود على الحصة الأكبر من الصادرات العربية تليها صادرات السلع المصنعة. كما أوضحت الدراسة مدى اعتماد الدول العربية على تصدير الـــنفط خلال تلك الفترة، حيث امتازت أسعاره بالتذبذب الكبير، الأمر الذي كان له تأثير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علـــى نمـــط واتجاه تجارة دول المجلس مع دول العالم. ويعكس ذلك التبعية الاقتصادية والاعـــتماد علـــى الـــدول المـــتقدمة في تصريف الصادرات من النفط من جهة، وتلبية احتياجاتها من الواردات من السلع النهائية والوسيطة والمواد الخام والسلع الرأسمالية من جهـــة أخـــرى. لذلك، فإن المكاسب الحقيقية التي نشأت نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات البتـــرولية قد امتصتها الزيادة في أسعار الواردات. وكما أن التذبذب في أسعار وحصيلة الـــصادرات قـــد تـــزامن مع التزايد المستمر في قيمة الواردات التي تعتمد على الدخول الحالية. وقد اهتمت الدراسة بضرورة إقامة المشاريع المشتركة بين دول المجلس لتعزيز الـــروابط بيـــنها، وتقلـــيل الاعتماد على الاستيراد من الخارج للحد من الآثار الخارجية لاقتصاديات الدول الصناعية على اقتصاديات دول المجلس.

- دراســـة المبيضين، (2008)، بعنوان: العلاقات الخليجية العربية 1997 – 2006 "السعودية حالة دراسة"

هـــدفت هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية العربية عامة، والعلاقات السعودية العربية حالةً دراسية وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتـــي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثـــرت على عمليتي التقارب والتنافر بين الدول العربية، وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية والدول العربية، مثل النهج الجديد في الـــسياسات العـــربية الداعـــي إلـــى الانفـــتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين مختلف الأطراف، وكانت طبيعة التقارب تتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمبادرة عربية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملـــية الـــتقارب إضافة إلى التطورات الدولية، كذلك بينت الدراسة أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلـــى تذبـــذب في العلاقات الخليجية العربية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

– دراسة عوض، (2010)، بعنوان: " الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي".

هـــدفت الدراســـة إلى التعرف على دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلـــى أن التكامل الاقتصادي يلعب دورا مهما في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الـــبلدان الداخلـــة فيها، ويقوي قدرات البلدان خاصة النامية منها على مواجهة التغيرات المتسارعة على الساحة الداخلية ومواجهة ظروف المنافسة العالمية التي تفرضها العولمة. كـــذلك تبين أن عمليات الاستثمار العربية تواجه بعض المعوقات أمام تقدمها وتطورها، مـــثل البُنـــى التحتية الضعيفة، وعدم وجود إستراتيجية استثماريّة وصناعية واضحة لدى الدول، وعدم الوضوح في المهام والأهداف والإجراءات القانونيّة والتنظيمية، والنقص في العمالـــة الماهـــرة، وتدنّـــي خـــدمات الاتّـــصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المعـــوّقات، ممـــا يحول دون تحقيق التكامل العربي الاقتصادي. كما وجدت الدراسة أن الطلـــب علـــى الـــواردات فـــي الأجلين القصير والطويل خلال العقود الثلاثة من القرن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الماضـــي لـــم يكـــن مرناً، الأمر الذي يشير إلى محدودية تأثير الأسعار في تحديد حجم الطلـــب على الواردات. كما وجد عدم قدرة السلع المنتجة محلياً على منافسة الواردات، فارتفـــاع أسعار السلع المحلية بنسبة (1%) ستؤدي إلى زيادة الواردات بنسبة (2.5%). ولهـــذا، فـــإن أية سياسة اقتصادية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار استقرار الأسعار لضبط العجـــز فـــي الميـــزان التجاري. كما تعزى الزيادة في الواردات إلى الزيادة في الدخل. وتكمن نقاط الضعف في اقتصاديات الدول العربية في الجوانب التالية:

1- إن الارتفـــاع فـــي الدخل الذي يأتي من الصادرات النفطية غالباً ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المستوردات، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري.

2- إن ارتفاع الأسعار المحلية بسبب الزيادة في الدخل سيؤدي إلى زيادة الاستيراد بسبب عدم قدرة السلع المحلية (تكاليف عالية) على منافسة السلع المستوردة.

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

-دراسة الششتي (Chishti, 2000)، بعنوان:

Marco-Economic Linkages between GCC and G7 Countries

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الروابط الاقتصادية الكلية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي والدول الصناعية السبع (G7)، من خلال تطوير نموذج صغير يتكون من سبعة متغيرات، أربعة من هذه المتغيرات خاصة بأقطار دول مجلس التعاون الخليجي، وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات والأسعار. أما المتغيرات الثلاثة الأخرى فتتمثل في أسعار النفط العالمية. والناتج المحلي الإجمالي، والأسعار في الدول الصناعية السبع. وتشير الدراسة إلى مدى اعتماد المتغيرات الخاصة بأقطار مجلس التعاون الخليجي في تحديد مستواها على المتغيرات الخاصة بالدول الصناعية. فقد وجد أن (33%) من التغيرات في صادرات دول مجلس التعاون تعتمد على التغيرات في أسعار البترول العالمية. من جهة أخرى، فقد أوردت الدراسة أن الواردات السلعية لدول مجلس التعاون تتحدد وفقاً للتغيرات في الصادرات السلعية لدى مجلس التعاون الخليجي، وأسعار البترول العالمية، وعليها، فإن مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي يتحددان وفقاً لقوى العرض والطلب في الدول الصناعية السبع الكبرى (G7).

- دراسة جوفيتيو (Jovetiu, 2005)، بعنوان:

Free Trade Zones Development in Montenegro- Based on New Law

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطوير المناطق التجارية الحرة في مونتنيغرو وأثرها على تحسين مستوى التبادلات والعمليات التجارية. وقامت الدراسة أيضاً بالعمل على تحليل أثر إصدار قانون خاص بتنمية المناطق التجارية الحرة على زيادة حجم التجارة في تلك المناطق. كما قامت الدراسة بعمل تحليل لمساهمة المناطق التجارية الحرة في تحسين مستوى تسويق المنتجات. وأشارت نتائج الدراسة من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجراء عملية تحليل لحجم التبادلات التجارية في المناطق التجارية الحرة إلى أن تطوير هذه المناطق قد ساهم بشكل واضح في زيادة حجم التبادلات التجارية بين المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية في مونتنيغرو وبين المناطق التجارية الحرة. أشارت النتائج إلى أن فتح الأسواق التجارية الحرة قد ساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للشركات الصناعية التجارية العاملة في هذه الدولة. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم المنتجات يتم دعمها من خلال مجموعة من المؤسسات والمنظمات المانحة الفاعلة وأن فتح أسواق التجارة الحرة للمنتجات قد ساهمت في زيادة مستوى التبادل التجاري في تلك المناطق مما أثّر إيجابياً على التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع المالي.

- دراسة يونس (Younes, 2010) بعنوان:

The Contribution of Trade to Growth of the Arab Countries.

هدفت إلى بيان إسهامات التجارة في نمو البلدان العربية، وكذلك بيان التقييم فيما إذا كانت التجارة بين البلدان الأعضاء (التجارة بين البلدان) تسهم بشكل أكبر بنمو الناتج أكثر من البلدان الغير أعضاء في منطقة التجارة أي تجارة البلدان غير الداخلة في منطقة التجارة. وقد شملت عينة الدراسة 13 بلدا عربيا. واستخدم الباحث اختبارات غرانجر السببية من أجل الكشف عن علاقات النمو التجاري في البلدان العربية في عينته. كما تم تقدير التأثيرات الهامشية لبلدان منطقة التجارة والبلدان الغير منضمة إلى منطقة التجارة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية وذلك باستخدام نموذج النمو المعياري مع القوة التجارية للمتغيرات التي سيركز عليها الباحث. أثبتت نتائج الدراسة أهمية التجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفتوحة للنمو كما أظهرت النتائج أن البلدان التي ترتبط بمنطقة تجارية تشمل بلدانا أخرى لديها تأثيراً أقل على النمو في مخرجات نصيب البلد من البلدان الغير مشمولة في هذه المنطقة التجارية وبنسبة بلغت 17%في الفترة الممتدة بين 1990–2007. ومع إضافة تجارة البلدان العربية والأوروبية كمتغير لنموذج تقدير الإسهامات المختلفة لهذه الأنواع الثلاث للتجارة على نمو البلدان العربية 13 المذكورة في عينة الدراسة في نفس الفترة أظهرت نتائج الدراسة أن تجارة بين البلدان كان لها تأثير على نمو مخرجاتها لرأس المال أكثر من البلدان الغير مشمولة في هذه المنطقة والتجارة العربية الأوروبية وبنسبة بلغت 9%.

– دراسة بريمال–كوريدور (Bermall-Corredor, 2011)، بعنوان:

The Concession Contracts Risk in Colombia its Development Through the Free Trade Zone Regime a Look From International Investment Law

هــدفت هــذه الدراسة إلى التعرف على أثر المناطق التجارية الحرة على تطوير التجارة الداخلية والخارجية في مدينة بوغوتا العاصمة الكولومبية. كذلك التعرف إلى أثر اســتخدام قوانــين تشجيع الاستثمار الأجنبي في كولومبيا على تحسين مستوى التبادلات التجارية في كولومبيا. استخدمت الدراسة المنهجية التجريبية حيث تم إجراء تحليل مالي لحجــم التــبادلات الــتجارية في المناطق التجارية الحرة وأثرها في زيادة حجم التجارة الداخلــية والخارجــية. وقامــت الدراسة أيضاً بإجراء تحليل محتوى للقوانين الصادرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخصوص تشجيع الاستثمار الأجنبي في مناطق التجارة الحرة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لفتح أسواق التجارة الحرة للمنتجات الصناعية والتجارية المصنوعة فـــي كولومبـــيا على التنمية التجارية وأن قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأسواق التجارية الحرة قد ساهم في تطوير حجم التبادلات فيها بشكل واضح.

- دراسة فرنسيس (Francis, 2013) بعنوان:

Trade And Economic Growth In The Caribbean

بحثت هذه الدراسة في مسائل النماء التجاري، والاقتصادي في دول منطقة الكاريبي في أمريكيا الجنوبية (اللاتينية)، واستهدفت الدراسة تحليل المنحى العام لتطور العمليات في هذا المجال. وقد استخدمت معادلات الطلب الديناميكية لتقدير مرونات الطلب في الأجلين القصير والطويل، للحصول على تقديرات مرونة الدخل ومرونة الأسعار لكل دولة. وبعد أن استعرض الباحث البيئة الاقتصادية التي سادت في السبعينيات من القرن الماضي، وخاصةً سياسات حماية الاقتصاد المحلي، والانحياز ضد الصادرات الزراعية، والتصنيع بديلاً للاستيراد، وصلت الدراسة إلى النقلة المركزية التي حصلت في منتصف الثمانينيات من القرن نفسه، وتمثلت تلك النقلة في السياسات الاقتصادية، والمالية المشجعة للانفتاح على العالم الخارجي، وميزتها الرئيسية تفضيل النماء المستند إلى التصدير، وتشجيعه وتنميته، والانفتاح على الأسواق العالمية. كما تفحصت الدراسة العلاقة بين التجارة، والنماء الاقتصادي في عددٍ من دول الكاريبي خلال (30) عاماً مضت، وخاصةً من منظور الصادرات الزراعية، وتنويعها أساساً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبينت الدراسة أن هناك دلائل علمية تبرهن أن التنويع في الدول الأربع التي تم بحث تنمية الصادرات فيها كانت عاملاً مركزياً في هذا المجال، وفي مختلف السلع التي تم التدقيق في معطياتها. كما بينت النتائج أن الطلب على الواردات ليس مرناً بالنسبة للدخل ومستوى السعر النسبي في الأجلين القصير والطويل. ويعزى ذلك إلى التماثل في أداء اقتصاديات دول منطقة الكاريبي في أمريكيا الجنوبية (اللاتينية) والتي تبلغ نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي أكثر من (60%). وتعد تلك النسبة من النسب العالية والتي تعكس درجة انفتاح اقتصاديات هذه الدول على الاقتصاديات العالمية.

خلاصة العرض السابق للدراسات السابقة

باستعراض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، والنتائج التي توصلت إليها فانه يتضح ما يلي:

1- يتضح من الدراسات السابقة أن ثمة اهتماماً مكثفاً بدراسة المشكلات العملية التي تثيرها الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية والتبادلات التجارية دون التعرض لموضوعاتها الأخرى التي تنظمها القواعد العامة في تنفيذها، وبصفة خاصة عدم التعرض لدور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية.

2- انصب اهتمام معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، على الاهتمام بهذا الجانب ضمن مباحث مقتضبة في كثير من الدراسات مقابل تجاهل الاهتمام بتحليل المضامين المطروحة عن هذه الاتفاقيات والتبادلات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- اهتمت معظم الدراسات بالوقوف على مطالعة ما يتعلق بالتجارة الخارجية والروابط الاقتصادية بين الدول، دون الخوض في تحليل هذه الاتفاقيات والتبادلات، وعدم الاهتمام بدراسة انعكاساتها من الناحية الاقتصادية وما يترتب عليها.

4- يتـــضح من الدراسات السابقة أن الدور المهم الذي قد تقوم به الاتفاقيات والتبادلات التجارية في الاقتصاد الوطني الناشئ للنهوض به، وكذلك المشكلات العملية التي تثيرها هذه المواضيع دون التعرض لموضوعاتها الأخرى التي تنظمها القواعد العامة في تحديد مـــا يتـــرتب علـــيها، والتي ما زالت هي المهيمنة في معظم الدراسات الاقتصادية رغم اختلاف الدراسات وتنوع وأهدافها ومناهجها.

حدود الاستفادة من الدراسات السابقة

تـــم الاســـتفادة من خلال الإطلاع على هذه الدراسات، في جوانب أضافت أبعاداً مهمـــة في إجراء هذه الدراسة، وفي وضع تصور عام للدراسة والتحديد الدقيق لمشكلة الدراســـة وأهـــدافها، حـــيث تطـــرقت مباشرة إلى دراسة المفاهيم الخاصة بالاتفاقيات والتبادلات التجارية، وخاصة الجانب المتعلق بالأحكام الواردة بتنفيذ الاتفاقية التجارية في وبـــيان دورها تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية، على اعتبار أن كثيراً من الدراســـات لم تتعرض إليها، كما أسهمت على المستوى الإجرائي في تحديد نوع المواد المدروسة، وصياغة التساؤلات التي تعرض لها في الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واســـتخدم الباحث بعض المناهج الدراسية كالمنهج الوصفي والتحليلي، للتوصل إلى المفاهيم المرتبطة بالاتفاقيات والتبادلات التجارية، وتم استخدام أدوات متعددة للبحث العلمـــي التي لم تستخدم معظمها في الدراسات السابقة مثل تحليل المضمون، لذلك يمكن القول بأن الدراسة الحالية قد تضيف جديداً للدراسات السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتـــضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة، كون هذه الدراسة تتناول مبدأ التعاون بطريقة أخرى كالتالي:

1- أن الدراســـات الـــسابقة رغم شحها إلا إنها ركزت على جانب واحد والبعض منها استعرض طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسعودية وأثر التحولات الـــسياسية فـــي كلا البلدين عليها، في حين تحاول الدراسة الحالية أن تركز على طبيعة الـــتفاعلات الاقتـــصادية والتجارية بين الأردن والسعودية، ومعرفة أهمية هذه العلاقات وعـــوامل الـــتقارب والـــتوافق، كـــذلك الاهتمامات المشتركة في العلاقات بين الأردن والـــسعودية، وخـــصوصيتها كـــنموذج متكامل للتعاون والتنسيق المشترك في الجوانب الاقتصادية والتجارية.

2- تبـــين هـــذه الدراسة دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والـــسعودية، ومـــا قد يشمل من ملحقات قد تتناولها هذه الاتفاقية وفق مختلف الدراسات التي تعرضت لموضوعها.

3- تبـــين هـــذه الدراســـة الجـــوانب التجارية حيث تحظى دراسة الاتفاقيات والتبادلات التجارية بأهمية خاصة، والأسس التي تقوم عليها هذه الاتفاقيات والتبادلات.

4- تجـــري هذه الدراسة تحليلا للآثار المترتبة على الاتفاقية التجارية بالنسبة لأطرافها (الأردن والسعودية)، وكذلك دورها في تحسين التبادل التجاري بينهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات والتبادلات التجارية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الاتفاقيات التجارية والتبادلات التجارية

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات التجارية

المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالتبادلات التجارية

المبحث الثاني: التعاون التجاري الأردني السعودي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية

المطلب الثاني: التجارة البينية بين الأردن والسعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات والتبادلات التجارية

تمهيد

تُعد التجارة الدولية من النقلات النوعية والمهمة لما لها من الدور الكبير الذي تلعبه في معظم اقتصاديات الدول، وذلك من خلال سد حاجاتها الاقتصادية من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، وتمكينها من التخلص مما لديها من سلع وخدمات فائضة عن طريق التصدير، وهذا يؤثر بصفة عامة على الإنتاج والدخل والعمالة، وعلى الأسواق النقدية والمالية.

تلعب الاتفاقيات التجارية بين الدول دوراً بالغ الأهمية من النواحي الاقتصادية، حيث إن تطبيق التبادل التجاري بين الدول يعمل على تكامل النظام الاقتصادي في كافة النظم الاقتصادية. كما وأن الاتفاقية التجارية تعمل على زيادة وخلق التنويع التجاري بين البلدان المتفقة تجارياً. وتبرز الأهمية إلى أن اتجاهات التبادل التجاري بين دول العالم أدى إلى ما يسمى بالتكامل التجاري مما نتج عن هذه الاتفاقيات خلق وظائف جديدة أثرت بشكل فعلي على اقتصاديات الدول(صيدم، 2006).

يتضمن هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات والتبادلات التجارية، وقد تم تناوله من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات التجارية وتلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعلقة بالتبادلات التجارية، والمبحث الثاني: التعاون التجاري الأردني السعودي ففي المطلب الأول تم بيان الخلفية التاريخية وخصص المطلب الثاني للحديث عن التجارة البينية بين الأردن والسعودية. وكما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الاتفاقيات التجارية والتبادلات التجارية

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات التجارية

لقد ظهرت الحاجة إلى الاتفاقيات التجارية نتيجة أزمات الكساد واضطرار الدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية لحماية الاقتصاد الوطني ودفع عملية النمو إلى الأمام. وما مبادئ التدخل والتخطيط إلا نتيجة لعجز آلية السوق عن حل المشكلات الاقتصادية الوطنية والدولية، لهذا جاءت الاتفاقيات التجارية تعبيراً عن إرادة الحكومات المتعاقدة في مواجهة الأزمات ولتسهيل عملية النمو الاقتصادي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية(شقير، 2006، ص2).

تُعد الاتفاقيات التجارية من أدوات السياسة التجارية وتمثل وسيلة لدعم الاقتصاد الوطني. فمن خلال هذه الاتفاقيات تسعى الدول إلى البحث عن أسواق لتصريف ما يفيض لديها من سلع لتصدرها وتستورد ما هي بحاجة إليه من السلع التي لا تنتجها. فالاتفاقيات تزيد من توسيع الرقعة الجغرافية لعملية التبادل التجاري وتعمل على توطيد العلاقات الدولية سواء التجارية أو السياسية وذلك بتأكيدها على مبدأ التعاون التجاري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعلمي والفني وتبادل الخبرات والتعاون التكنولوجي والتدريب ونقل التكنولوجيا في الميادين الاقتصادية المختلفة (عوض وباكير، 2008، ص45).

والاتفاقية التجارية trade agreement هي عقد بين دولتين لتنظيم التجارة بينهما وفقاً لما يعبر عن إرادتهما المشتركة بهدف زيادة حجم المبادلات التجارية وتنميتها لكل منهما وتحقيق مصالحهما الاقتصادية والسياسية المشتركة (عبد العظيم، 2006، ص 12).

وتهدف الاتفاقية التجارية إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدولتين المتعاقدتين ولاسيما تيسير تبادل بعض السلع التي تنص عليها القوائم الملحقة بالاتفاقية، ويكون للاتفاقيات التجارية أهداف متعددة منها زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدان المتعاقدة ومنح تسهيلات خاصة متبادلة لبلد معين من قبل البلد الآخر وتشجيع التعاون الاقتصادي بتخفيض الرسوم الجمركية أو الإعفاء من قيود وشروط وإجراءات روتينية تفرض على سلع البلدان الأخرى، إضافة إلى تشجيع المقايضة بين البلدين المتعاقدين سواء في عمليات محددة أو في إطار ما يسمى استيراد وتصدير سلع بقيمة محددة من الطرف الآخر. (عبدالخالق، 2009، ص165).

وقد تكون الاتفاقية التجارية جزئية تنظم تبادل سلع محددة تتضمنها القوائم الملحقة بالاتفاقية وقد تكون شاملة تنظم العلاقات التجارية بين الدول المتعاقدة وهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخيرة هي الأهم لأنها ترسم الخطوط العريضة للسياسات التجارية الواجب اتباعها من قبل الدول المتعاقدة (مؤسسة المناطق الحرة، 2005، ص12).

وتعد الاتفاقيات التجارية من أدوات السياسة التجارية وتمثل وسيلة لدعم الاقتصاد الوطني. فمن خلال هذه الاتفاقيات تسعى الدول إلى البحث عن أسواق لتصريف ما يفيض لديها من سلع لتصدرها وتستورد ما هي بحاجة إليه من السلع التي لا تنتجها (مؤسسة المناطق الحرة، 2005، ص7).

فالاتفاقيات تزيد من الرقعة الجغرافية لعملية التبادل التجاري وتعمل على توطيد العلاقات الدولية سواء التجارية أو السياسية وذلك بتأكيدها على مبدأ التعاون التجاري والعلمي والفني وتبادل الخبرات والتعاون التكنولوجي والتدريب ونقل التكنولوجيا في الميادين الاقتصادية المختلفة.

تعقد الاتفاقيات التجارية بين الدول للتغلب على مشكلة ندرة احتياجاتها من النقد الأجنبي والأساس في عقد هذه الاتفاقيات وجود رغبة متبادلة بين الأطراف التجارية المتعاقدة، وتترافق الاتفاقيات التجارية باتفاقيات مدفوعات أحياناً ولكنها قد تكون مستقلة بذاتها أحياناً أخرى، إذ يتم تسديد قيمة المبادلات بوسائل الدفع الدولية المعروفة وفي هذه الحال يعد تنشيط العلاقات التجارية أمراً مهماً للطرفين بصرف النظر عن طريقة الدفع. وكذلك فقد تكون الاتفاقيات التجارية ثنائية بين دولتين أو قد تكون متعددة الأطراف تنظم العلاقات بين عدد من الدول أو قد تكون جماعية عامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاتفاقية التجارية هي اتفاقيات تعقدها الدولة من خلال أجهزتها الدبلوماسية مع غيرها من الدول لغرض تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وتناول الاتفاقيات مسائل تفصيلية في أمور معينة تتعلق بالتبادل التجاري بين الطرفين. والاتفاقية التجارية قصيرة الأجل تنظم العلاقات بين دولتين أو أكثر، وتركز اهتماماتها على تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها عن المبادلات التجارية بين الأطراف المتعاقدة وتشمل التبادل التجاري برمته بين الدول الأعضاء، وتتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، وهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة (عبدالخالق، 2009، ص170).

ويستخلص الباحث من التعاريف السابقة الاتفاقية التجارية على إنها اتفاقيات تعقدها الدولة من خلال أجهزتها الدبلوماسية مع غيرها من الدول لغرض تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وتتناول الاتفاقيات مسائل تفصيلية في أمور معينة تتعلق بالتبادل التجاري بين الطرفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالتبادلات التجارية

إن الأهمية المتزايدة في تنشيط التبادلات التجارية بين مختلف المجتمعات الإنسانية، وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، أدّى إلى ظهور التّكتّلات الاقتصادية التي تقوم على إلغاء الحواجز والعوائق الجمركية والضريبية، وتسهيل انسياب البضائع، وانتقال الأيدي العاملة فيما بينها، مثل الإتحاد الأوروبي (European Union - EU)، واتحاد دول جنوب شرق آسيا (Association of Southeast Asian Nations - ASEAN)، واتحاد دول أمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement - NAFTA). وكنتيجة حتمية للتطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والنقل، وزيادة فرص التمويل على نطاق دولي؛ فقد سعت العديد من دول العالم إلى تنشيط التبادلات التجارية (مؤسسة المناطق الحرة، 2005، ص9).

وقد احتلت العلاقة بين صادرات بلدٍ من البلدان، ونموه الاقتصادي مكانة هامة في الأدب النظري والتجريبي، ومنذ وقت مبكِّر (Feder, 1983; Ram. 1985, Balassa, 1985)، وشملت تلك الدراسات والأبحاث عدداً كبيراً من الدول، أو مجموعات الدول، أو الأقاليم. وهناك ما يشبه الإجماع على أن الصادرات تؤثر إيجابياً على النماء، والتطور الاقتصادي. وبالمقابل، لم تحظ الواردات بمثل ذلك الاهتمام، رغم أن ربط الصادرات والواردات والعلاقة النسبية التي تربطهما باقتصاد الدولة مسألة مطروقة بقوة في الأدب الاقتصادي (Esfahani & Salehi, 2009).

والتبادل التجاري هو عملية تقوم بها الدول من خلال استيراد وتصدير بعض السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة المتفق عليها بين تلك البلدان بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (عبد العظيم، 2006، ص18).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: التعاون التجاري الأردني السعودي

المطلـــب الأول: الخلفـــية التاريخية لعبت الدبلوماسية الأردنية والسعودية دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات بين البلدين كما شاركتا في تأسيس الجامعة العربية، وكانتا من الدول السبع التي وقعت على برتوكول الإسكندرية، لذا نرى أن الدولتان كانتا تسعيان إلى التعاون والتكاتف العربي، وعندما حصلت شرقي الأردن على استقلالها في 25 أيار عام 1946 بعـــث الملك عبد العزيز ببرقية تهنئة إلى الملك عبد الله الأول (هاشم، 2009، ص32).

إن مواقف المملكة العربية السعودية مواقف ثابتة وراسخة تجاه الأردن، وهي مواقف داعمة ومساندة للأردن في مختلف الظروف، فالسعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي وفت بالتزاماتها تجاه الأردن عقب إنهاء المعاهدة الأردنية–البريطانية عام 1957م، وتوقيع اتفاقية المعونة العربية، وكان للبلدين مواقف متطابقة في الكثير من الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان التنسيق الأردني والسعودي على درجة عالية من التطابق والترابط والتوافق في وجهات النظر (إبراهيم، 2005، ص25).

وقد شكلت هذه العلاقات بين الأردن والسعودية عمقاً استراتيجياً لكلا البلدين على حد سواء، مما يدل على النظرة الحكيمة من القيادتين، حيث تم في عام 1933م توقيع اتفاقية (جده) بين الطرفين ومعاهدة صداقة وحسن جوار، كما شهد نفس العام أيضا تبادل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكومتا المملكة العربية السعودية وإمارة شرقي الأردن، الاعتراف المتبادل والرغبة في تحسين العلاقات بينهما، من خلال برقيتين تبادلهما الملك عبد العزيز والأمير عبد الله، كما أن التمثيل السياسي بين البلدين الشقيقين تم في أيلول من عام 1948م (هاشم، 2009، ص36).

لقد مرت العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية بالكثير من المنعطفات، حيث شهدت مراحل من الصعود والهبوط، وذلك وفقاً لمصالح الدولتين الوطنية، فالسعودية تعتبر من أكثر الدول في النسق الإقليمي إدراكاً لعمق وأهمية مكانتها الجيوستراتيجية والدينية.

كما يلعب الأردن دوراً مركزياً في مجال الصراع العربي الإسرائيلي والسياسة العربية، كما أن لدى الأردن قوة عسكرية كفؤة نسبياً في قدرتها وكفاءتها على العمل من اجل الاستقرار في منطقة الخليج.

لذلك فقد قدمت السعودية مساعدات فعالة للأردن من اجل تدعيم وضعه كمنطقة عازلة ودوره كقوة سلام في المنطقة تعمل لاحتواء مختلف التيارات في العالم العربي، وبالتالي فإن المتتبع لعلاقات الدولتين، ولاسيما في ضوء ما تحقق لها من تطورات في السنوات القليلة الماضية، لم يكن ليفاجأ به، وذلك يعد تطوراً طبيعياً لعلاقات الدولتين (فؤاد، 2000، ص11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التجارة البينية بين الأردن والسعودية

تعتبر تنمية التجارة البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الإقتصادي الأردني السعودي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية وكانت أول إتفاقية بتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام 1964، ثم إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك، وصولاً للتطبيق الفعلي لإتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير 2005، تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، وأحكام منظمة التجارة العالمية، وتحافظ على الصالح الإقتصادي للدول العربية وبعضها البعض خطوة عملية أولي نحو بناء تكتل إقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الإقتصادية العالمية (نشرة المركز الاستشاري للاستشارات والتمويل، 2009، ص5).

إلا أن المنطقة العربية بطبيعتها تتمتع بموقعها الفريد الذي ينطوي على خصائص جغرافية وإستراتيجية هامة، بإعتبارها تتوسط دول العالم، وتقع في حزام يمتد من الخليج العربي شرقًا حتى المحيط الأطلنطي غربًا، كما أن المنطقة العربية تربط بين الشمال والجنوب، بل هي الطريق الرئيسي الذي يربط بين قارات العالم الخمس وبين محيطات العالم المائية وبحارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تطور نمط التجارة الدولية خلال العقدين الماضيين تطورًا جذريًا، من حيث الحجم والمكونات وإتجاهات حركة البضائع والطرق الرئيسية التي تنقل عبرها. ولما كان بيت القصيد في التجارة الدولية، وفى ظل تحديات العولمة، وما يصاحبها من التوجه نحو التكتل الإقليمي، هو تنمية التجارة الخارجية للدول، مع زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فإنه يمكن من خلال عنصر النقل تحقيق جانب رئيسي من هذه التنمية المستدامة.

لذلك تلعب التجارة الخارجية دوراً بارزاً وحيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وواحدة من أهم مرتكزاتها، وبالذات في تحديد معدلات التنمية وأنماطها الهيكلية، ويتأثر اتجاه نطاق التنمية في أي بلد بالأحداث والسياسات الاقتصادية. فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي، وتسد فجوة الموارد فيما بينها، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر تصدير إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل استيراد. ويمكن القول بأن قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن التجارة والاعتماد على القدرات الذاتية، تتناسب طردياً مع وفرة الموارد المحلية والمتاحة، فالاقتصاد الذي يمتلك موارد أكثر تنوعاً تقل أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطته، والعكس صحيح (نشرة المركز الاستشاري للاستشارات والتمويل، 2009، ص7).

تتسم العلاقات بين السعودية والأردن بالاتصال الوثيق، حيث يعقد الجانبان محادثات على مستوى عالٍ، وقد شكلت تلك اللقاءات محوراً مهما له أثره الفاعل على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث تمثل العلاقات السعودية الأردنية محورا هاما من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاور السياسة الاقتصادية والتجارية، وذلك لعدة اعتبارات هامة منها الجوار الجغرافي والدين الواحد واللغة الواحدة والثقافة المشتركة.

وقد بقيت هذه العلاقات قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون، وهي تمثل تكاملا واتساقا يقتدى به كونها تقوم على أسس متينة من وحدة الدين واللغة، وترتكز على دعائم قوامها الجوار وأواصر القربى والمصير المشترك، فكلا البلدين مكمّل للآخر، وكل منهما يمثل بعدا أمنيا للبلد الآخر.

وبالرغم من أن الدولة تكون الوحدة السياسية للأمة أو المجتمع، إلا أن معظم الدول من وجهة نظر اقتصادية– ما تزال ترتبط مع بعضها بعضاً بعلاقات قوية، هذا ولقد ساهمت عوامل عديدة ومختلفة في قيام علاقات تجارية بين الأردن والسعودية، كان في طليعتها: (هاشم، 2009، ص39).

1– الموقع الجغرافي وعلاقات الجوار، وبالتالي سهولة النقل والمواصلات، وقلة الكلفة، وانخفاض المدة اللازمة لإيصال السلع المصدرة من مكان إنتاجها إلى أسواق استهلاكها وتصريفها، ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة في حالة نقل السلع الزراعية والمواد الغذائية سريعة التلف مثل الخضراوات والفواكه التي تصدرت قائمة السلع المصدرة إلى السعودية.

2– العلاقات السياسية والاقتصادية المميزة بين الأردن والسعودية خلال الحقبه الزمنية الماضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- ساهمت حركة انتقال الأيدي العاملة الأردنية إلى السعودية في زيادة الصادرات الأردنية إليها، وذلك نتيجة طلب الأردنيين العاملين فيها وميلهم نحو السلع الاستهلاكية الوطنية وخاصة الزراعية، وبالذات الخضار والفواكه.

4- أن الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الأردن والسعودية على شكل ثنائي، أكدت أهمية تنمية المبادلات التجارية في زيادة حركة المبادلات التجارية.

إيماناً من الأردن والسعودية بأهمية التعاون الاقتصادي العربي، وإدراكاً لأهمية الدور الذي تلعبه الاتفاقيات الاقتصادية في تعزيز التعاون والاتصال من خلال زيادة حجم المبادلات التجارية، وتنمية الصادرات الوطنية، ووصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل، فقد تم توقيع عدد من الاتفاقيات المشتركة في المجالات الاقتصادية والتجارية والعمالية المختلفة، وذلك بهدف زيادة جهود التنسيق والتعاون المشترك ودعمها، وحفز زيادة جهود التنمية الاقتصادية المشتركة وتهدف هذه الاتفاقيات والجهود إلى زيادة حجم المبادلات التجارية، وتسهيل المدفوعات التجارية، وتشجيع الاستثمار، والمشاريع المشتركة، وتسهيل حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة، ورؤوس الأموال. وفيما يلي هذه الاتفاقيات واللجان المشتركة التي تربط الأردن بالسعودية: (وزارة الصناعة والتجارة، 2012، ص66).

1- اتفاق اقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية 8/29/ 1962م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- محضر اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة 1966/11/22م.

3- اتفاق بتعديل الجدولين الملحقين بالاتفاق الاقتصادي 1966/11/22م

4- محضر اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة 1968/10/17م.

5- محضر اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة 1971/10/15م.

6- محضر اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة 1979/5/12م.

7- محضر اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة 1980/2/2م.

8- محضر اجتماع 1985/7/15م.

ويرتبط الأردن بالسعودية باتفاق اقتصادي وقع في 1962/10/30 تضمن التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، ونص على تسهيل انتقال الأشخاص والأموال والإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي وإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية ومن إجازات التصدير والاستيراد وتسهيل حركة مرور السيارات المسجلة في كلا البلدين. والملحق رقم (1) المرفق يبين بنود ومواد هذه الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التكامل في العلاقات التجارية الأردنية السعودية

تمهيد

المبحث الأول: أهمية العلاقات التجارية الأردنية السعودية وخصوصيتها

المطلب الأول: العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية وسبل تطويرها

المطلب الثاني: خصوصية العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية السعودية

المطلب الثالث: العلاقات السعودية الأردنية عوامل التقارب والتوافق

المبحث الثاني: الاهتمامات والمصالح المشتركة في العلاقات الأردنية السعودية

المطلب الأول: الاهتمامات المشتركة (الأردنية السعودية) نموذج متكامل للتعاون والتنسيق المشترك

المطلب الثاني: ملامح التقارب بين الأردن والسعودية وأبعاده

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي في مستقبل العلاقات الأردنية – السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التكامل في العلاقات التجارية الأردنية السعودية

تمهيد

يتضمن هذا الفصل الحديث عن التكامل في العلاقات التجارية الأردنية السعودية، ومن خلال مبحثين تناول المبحث الأول أهمية العلاقات التجارية الأردنية السعودية وخصوصيتها، وتم دراسته من خلال ثلاثة مطالب تم في المطلب الأول الحديث عن العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية وسبل تطويرها، وفي المطلب الثاني بيان خصوصية العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية السعودية، والمطلب الثالث للحديث عن العلاقات السعودية الأردنية عوامل التقارب والتوافق.

أما المبحث الثاني فقد تم استعراض الاهتمامات والمصالح المشتركة في العلاقات الأردنية السعودية، حيث تم في المطلب الأول بيان الاهتمامات المشتركة (الأردنية السعودية) نموذج متكامل للتعاون والتنسيق المشترك، وفي المطلب الثاني تم بيان ملامح التقارب بين الأردن والسعودية وأبعاده، وفي المطلب الثالث تم الحديث عن البعد الاقتصادي في مستقبل العلاقات الأردنية – السعودي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: أهمية العلاقات التجارية الأردنية السعودية وخصوصيتها

المطلب الأول: العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية وسبل تطويرها

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

الاتفاقيات الثنائية هي اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا، ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية ما يلي: (عبد العظيم، 2006، ص55)

أ- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.

ج- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.

د- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.

إن العلاقـــات الثنائية بين الدول لا تبقى دائماً على وتيرة واحدة، فهي تتغير غالباً مـــن الاخـــتلاف والتـــنافس إلـــى الـــوفاق والتعاون وأحياناً إلى العكس أي من التعاون والتضامن إلى التنافر والتباعد والاختلاف، وأحياناً تكون وسطاً بين التباعد والتقارب، فقد تشهد تقارباً وتعاوناً في مجالات، وفي الوقت نفسه تشهد تلك العلاقات اختلافاً وتباعداً في مجالات أخرى، والعلاقات الأردنية - السعودية، والتي هي في قمة التوافق والتعاون في هذه المرحلة، لا تخلو من بعض الاختلافات (درادكة، 2002، ص31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقات التجارية الثنائية الأردنية السعودية متميزة جدا وتأتي نتاج السياسات الاقتـــصادية وتعكس الاتفاق على الثوابت التي تجمع البلدين، ولا شك أن ذلك يعود لعدة أســـباب وعلـــى رأسها تقاطع وتقارب المواقف تجاه مختلف القضايا المفصلية السياسية والاقتـــصادية الإقليمية والدولية، والثقافة الإستراتيجية السياسية للبلدين الشقيقين، حيث أن عمـــق التشابه بينها والوسطية والاعتدال في خدمة مصالح الدولتين الشقيقتين (درادكة، 2002، ص37).

وترتبط المملكة الأردنية الهاشمية بالمملكة العربية السعودية بعلاقات ثنائية اقتصادية وتجارية متميزة وتقوم على مبادئ ومن هذه المبادئ: (المبيضين، 2008)

1- علاقة الدين واللغة والدم والمصير.

2- علاقة حسن الجوار والعلاقة بين القيادتين والعلاقة بين الشعبين على المستويين الرسمي والشعبي.

3- دعم حكومة المملكة العربية السعودية للأردن أثناء المواجهة مع إسرائيل وفي كافة المجالات.

4- التنسيق بين البلدين الدائم فيما يخدم مصلحة البلدين وشعبيهما.

5- استقبال المملكة العربية السعودية للعمال الأردنيين أصحاب الخبرة يعتبر دعما للاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- التبادل التجاري والصناعي بين البلدين وكذلك الزراعي.

7- تشجيع رجال الأعمال السعوديين بالاستثمار في الأردن.

8- تخفيض التعرفة الجمركية بين البلدين.

المطلب الثاني: خصوصية العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية السعودية

إن العلاقات الأردنية السعودية لها خصوصية على مختلف المستويات والأصعدة فهي علاقات ايجابية، وتسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة للطرفين من خلال النظر إلى النقاط التالية: (نمر، 2011، ص58)،

1- تعمل على تحفيز الاقتصاد الوطني للبلدين خصوصا في مجال الاستثمار المتبادل بين الطرفين من حيث تدفق الاستثمارات في الفترة المقبلة.

2- أن الأردن والسعودية يعتبران جسرا حيوي للربط بين الدول العربية الآسيوية والدول العربية الإفريقية، وان موقعهما المتميز يعتبر حافزا لجميع الدول للانطلاق من خلاله.

3- أن السوق الأردنية تستفيد من خلال الدخول إلى أسواق السعودية سواء عن طريق الاستثمار المتبادل أو فتح المجال أمام البضائع الأردنية بالدخول إلى هذه السوق.

4- أن هناك تسهيلات كثيرة تقدمها السعودية تعود بالنفع على الاقتصاد الأردني خاصة في جانب حركة العمالة والاستثمار ورؤوس الاموال، مما ينشط بنود التجارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصادرات وميزان المدفوعات والاحتياطات من العملة الأجنبية وهو ما يدعم الدينار وعجلة النمو الاقتصادي.

5- يستفيد المنتج الأردني من المزايا التي تتمتع بها منتجات السعودية مثل وفرة الطاقة وجذب المزيد من الاستثمارات السعودية إلى السوق الأردنية، وتسويق الكفاءات والخبرات الأردنية المؤهلة والمتميزة التي تحتاجها السوق السعودية.

6- تشكل العلاقات بين الأردن والسعودية نوعا من التكامل الاقتصادي بذات المميزات والواجبات وهو ما يشجع الصادرات الأردنية للدخول إلى الأسواق السعودية.

7- إن الأردن يعد النافذة للسعودية وامتدادا طبيعيا لها، وهناك العديد من الروابط الاقتصادية والتكامل الإقليمي بينهما.

ومن خصوصية العلاقة أن السعودية لم تغب أبدا عن المشهد الاقتصادي الأردني، ولطالما لعبت دورا حاسما في تعزيز الاستقرار المالي ودعم الأردن في ظروف استثنائية وأجواء كان الأردن فيها بأمس الحاجة إلى الدعم ومنها: (وزارة الصناعة والتجارة، 2012، ص72).

1- بعد انخفاض سعر صرف الدينار الأردني سنة 1989 بادرت المملكة العربية السعودية إلى وضع وديعة مالية بقيمة 200 مليون دولار لدعم احتياطات المملكة من العملة الصعبة في خزينة البنك المركزي، وهو أمر ساعد الحكومة آنذاك على البدء في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشوار الإصلاح المالي وإعادة التعامل مع المانحين الذين بدأ بعضهم بإجراءات الحجز على ممتلكات أردنية في الخارج نتيجة عدم قدرة المملكة على سداد الديون.

2- بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق وزوال النفط التفضيلي العراقي قامت المملكة العربية السعودية بتعويض الأردن بكميات نفط مجانية وأخرى بأسعار تفضيلية، وبلغت كمياتها للشهور الستة الأولى بعد انتهاء الحرب ما يعادل 50 ألف برميل من النفط الخام يوميا وهي تلبي أكثر من نصف احتياجات المملكة من النفط يوميا.

3- بعد ذلك تطورت العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية إلى مستويات جديدة بعد أن انتقل الدعم السعودي للمملكة من النفط الخام إلى المنح المالية المباشرة للخزينة والتي ابتدأت بمقدار 220 مليون دولار في سنة 2004 ثم أخذت في التصاعد إلى أن تجاوزت المليار قبل عامين.

4- التطور النوعي في العلاقات الثنائية بين البلدين جاء بعد ازدياد الاستثمارات السعودية في الاقتصاد الأردني، ودخول المستثمرين السعوديين في شراكات اقتصادية مهمة في عدد كبير من القطاعات الحيوية مثل البنوك والصناعات الاستخراجية والخدمات المالية، وبات الاستثمار السعودي يحتل المرتبة الأولى على خارطة الاستثمار غير الأردني في الأردن باستثمار تجاوز المليارى دولار.

5- أهمية المنح السعودية للمملكة في سد الفجوة التمويلية الحاصلة بين الإيرادات والنفقات في الموازنة، حيث أن المساعدات التي قدمتها السعودية خلال السنوات الماضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم تنفيذ عدد من المشاريع التنموية الحيوية التي يعول الأردن الكثير على تحقيقها (وزارة الصناعة والتجارة، 2012، ص73).

المطلب الثالث: العلاقات السعودية الأردنية عوامل التقارب والتوافق

تشير الدراسات العلمية المتخصصة في مجال التعاون التجاري بين الدول إلى وجود مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التعاون، مثل: العوامل التاريخية، والعوامل الاقتصادية وعوامل التهديد الداخلي والخارجي والعوامل النفسية، والمصالح المشتركة، والثقافة المشتركة، وتشابه الأنظمة السياسية، والعوامل التي تربط بين الدولتين كثيرة ومتعددة المصادر، فمنها القريب المباشر ومنها البعيد الذي ينطوي على أبعاد إستراتيجية وجيوسياسية تتعلق بنظام الأمن الإقليمي ومستقبله (هاشم، 2009، ص35).

وهناك العديد من العوامل الداعية إلى الالتقاء والتعاون، والتي كانت ذات تأثير مهم في وصول العلاقات التجارية السعودية–الأردنية إلى الحالة التعاونية الراهنة.

وفيما يلي مجموعة من العوامل التي تلعب دوراً إيجابياً في تقوية العلاقات التجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، وتؤدي في النهاية إلى المنفعة المتبادلة للدولتين وهو ما يحدد أهم ملامح المرحلة التالية، ويمكن تحديد تلك العوامل على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: العامل النفسي:

يقصد بالعامل النفسي إدراك صانع القرار السياسي في كلا الدولتين أن عناصر القوة للدولة لا يمكن تفعيلها بعيداً عن التعاون مع جيرانها، فالبعد الجغرافي والسكاني للدولتين لا يساعداهما على المواجهة، بل لا يساعداهما على رد أي عدوان مهما كان مصدره، أي أن عناصر القوة لكل دولة على حدة لا يساعد أي منهما على مواجهة التحديات الخارجية أو التهديدات الإقليمية، ولذلك لا بد لصانع القرار السياسي من انتهاج سياسة دولية وإقليمية تحفظ للدولة كيانها واستقلالها وسيادتها (شقير، 2006، ص397).

ثانيا: العامل المتعلق بتشابه الأنظمة السياسية في البلدين وأثره في العلاقات السعودية-الأردنية:

يقصد بتشابه النظام السياسي في كل من الدولتين مدى التجانس بين النظامين الذي يؤدي إلى حدوث التعاون بينهما، والمتابع لدراسة الأنظمة السياسية في الدولتين يجد أنهما تتشابهان بشكل كبير في تركيبتهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي بنائهما الثقافي والقيمي، وانطلاقاً من هذا التشابه، فهما تستندان في إضفاء الشرعية على سلطاتهما بتبني مناهج قد تكون متشابهة إلى حد كبير، حيث يتميزان بصفتين أساسيتين هما: النظام السياسي المحافظ والاتجاه الديني، ولا شك أن المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية منذ نشأتهما وهما مرتبطتان ارتباطا وثيقاً بالقيم الدينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحضارة الإسلامية، فالإسلام هو حجر الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي في الدولتين، وهو الأساس الأصلي للنظام الدستوري والنظام التشريعي بصورة عامة (درادكة، 2002، ص79).

ولقد نجحت الدولتان في التوفيق بين الدين والسياسية، أي أوجدت توازناً بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية، وهذا التوازن يتجلى في مفهوم الحكم وشرعية الدولة في الأنظمة السياسية لهما، بحيث أصبحت المؤسسات الدينية في حالة ترابط عضوي مع السلطة السياسية، وهذا الترابط العضوي تتم ممارسته في هياكل الدولة بشكل مستمر، انطلاقا من المبدأ الأساسي وهو أن الإسلام دين ودولة، وأنه لا يوجد فرق بين الجانب الروحاني والجانب الدنيوي من الحياة في المجتمع الإسلامي، ولذلك فالعلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في الدولتين تتصف بخاصية التوازن بين هاتين السلطتين، حيث تقوم المؤسسة الدينية بدعم السلطة السياسية في نطاق المبادئ الإسلامية، ومن جهة أخرى تقوم السلطة السياسية بالتأكيد على تطبيق المبادئ الإسلامية في المجتمع.

لذلك نجد أن الهيكل القيمي لمعظم السكان في الدولتين هو هيكل متسق مع النظم السياسية، ولذلك اعتبرت السلطة السياسية أن التمسك بالقيم الإسلامية يمثل القاعدة الأساسية المضمونة لتأمين شرعية نفوذ السلطة السياسية، كما أن الأنظمة السياسية الحاكمة في الدولتين لم تكن جديدة على السلطة، بل هي امتداد لسلالات حاكمة في المنطقة منذ قرون، فالمتتبع لتاريخ هذه الأسر الحاكمة ليجد أن لها تاريخاً وراثياً طويلاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في السلطة، سواء على مستوى المدينة أو القرية أو حتى على مستوى الدولة (درادكة، 2002، ص80).

ثالثا: العامل الاقتصادي: تلعب السعودية دوراً حيوياً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للأردن من حيث امتلاكها سوقاً واسعة للصادرات الأردنية، وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الدولتين، لذلك نجد أن النجاح في تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية هو الأساس في زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث وقعت الدولتان على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، فقد تميزت الفترة الممتدة من عام 1980 إلى الوقت الحالي بنمو ورواج حركة المستوردات بين الدولتين بمعدلات شبه مستقرة (منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، 2009، ص18).

رابعا: العامل الخارجي وأثره في العلاقات السعودية-الأردنية:

يقصد بالعامل الخارجي في هذا السياق دراسة أثر الصراع بين القوى العظمى والإقليمية في دفع العلاقات الأردنية – السعودية إلى التقارب والتعاون، فمنطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية واضحة بالنسبة لهذه القوى، فالتطورات التي شهدها النظام الدولي منذ الستينات كان لها آثارها في العلاقات الأردنية – السعودية من حيث أنها جعلت التنسيق بين الدولتين خياراً استراتيجياً، لإبعاد المنطقة عن شبح الصراعات الدولية، إلا أن التغيرات الإقليمية التي ظهرت منذ الثورة الإيرانية إلى الوقت الراهن كانت لها انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأت مرحلة جديدة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحل العلاقات بين الدولتين والتي وصلت إلى التنسيق الشديد، الأمر الذي أدى إلى الاتجاه نحو عمل عربي مشترك كان مفقوداً (شقير، 2006، ص398).

خامسا: التطورات الأمنية الإقليمية والدولية: وأهمها تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الأردنية والخليجية، حيث أصبحت مسألة أمن الخليج موقعا مهما في الأجندة العلاقات الدولية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح البلدين تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة (درادكة، 2002، ص83)

سادسا: الدور الإقليمي لكل من السعودية والأردن:

تتمتع كل من السعودية والأردن بدور حيوي ومؤثر على المستوى الإقليمي، فالسعودية تعتبر من الدول الإقليمية الكبرى ذات التأثير السياسي والاقتصادي، إذ أصبحت منذ سبعينات القرن الماضي القوة السياسية والاقتصادية الأولى في العالم العربي، خاصة وقد انتقل إليها مركز الثقل السياسي والاقتصادي في العالم العربي بعد حرب أكتوبر 1973، كذلك يعتبر الموقع الاستراتيجي الحساس في قلب العالم العربي، والقدرة في التأثير على المستويات المختلفة، سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي أو حتى على المستوى الدولي، ويعود مصدر هذا التأثير إلى عوامل عدة مثل: (منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، 2009، ص18).

1- تصاعد نفوذ البلدين السياسي والاقتصادي في العالم العربي والدور الذي تلعبه كل منها في حل القضايا العربية.

2- مكانة السعودية الدينية في العالم الإسلامي بحكم وجود الحرمين الشريفين على أراضيها وبحكم تبنيها المنهج الإسلامي في كافة المجالات.

3- الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتميز به البلدين في محيطهما العربي والإسلامي.

4- علاقاتهما المتميزة مع مختلف دول العالم شرقاً وغرباً.

5- تمتع السعودية بدور قيادي ومؤثر في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بحكم أنها أكبر دولة في المنظمة من حيث الإنتاج والتصدير، ولذلك فهي تؤثر في تحديد أسعار البترول وفي كمية الإنتاج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الاهتمامات والمصالح المشتركة في العلاقات الأردنية السعودية

المطلب الأول: الاهتمامات المشتركة (الأردنية السعودية) نموذج متكامل للتعاون والتنسيق المشترك

إن ما يميز العلاقات الأردنية السعودية عدا عن العلاقة الأخوية التي تربط بين القيادتين في البلدين الشقيقين هو التشابه والتقارب التام في مواقفهما إزاء القضايا العربية المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وان التوافق الكامل بين الأردن والسعودية فيما يتعلق بقضايا الأمة واضح للعيان سواء في مؤتمرات القمة العربية أو أي لقاءات تجمع القادة العرب، وكذلك الأمر في اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة وفي أي من المحافل الدولية الأخرى (عبد الله، 2006، ص 34).

إن العلاقة الأردنية السعودية تشهد تطورات كبيرة تدل على عمق العلاقة وصدقها وروعتها، فبالإضافة للمكانة الكبيرة للسعودية من الناحية الدينية والإستراتيجية العالمية والإسلامية والعربية فان العلاقات الأردنية السعودية يعكسها منذ زمن طويل كثير من الأشياء المشتركة والهامة التي تجسد التعاون والتكامل المشترك بين الدولتين السعودية والأردنية ومن معالم هذه العلاقة الحدود المشتركة وصلات النسب والمصاهرة والقربى بين الشعبين، إضافة إلى حجم العلاقات القوية بين البلدين من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما يهم الشعبين الشقيقين وهذا بحد ذاته يدل أن هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقارب وعلاقات تجسدها رؤية القيادتين الأردنية والسعودية (كارنوي، 2006، ص 174).

تتمتع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية بعلاقات ودية أخوية صهرتها الاهتمامات المشتركة والمصالح المتبادلة وروابط دين وجوار وأخوة وأمن واستقرار لا يتجزأ وموروث تاريخي ووحدة جغرافية وفكرية واجتماعية متميزة حافظت المملكتان عليها بالتواصل والتعاون والتنسيق المستمر، ومن خلال تبادل الخبرات والمنافع والاحترام المتبادل وقرار قطعي بأن تكون كل منهما عمقا استراتيجياً للأخرى، وتماثل في المواقف إزاء قضايا المنطقة وتنسيق مستمر ثنائي وإقليمي ودولي.

تشهد مواقف البلدين تطابقا في وجهات النظر حيال مجمل القضايا التي تواجه المنطقة، وكذلك في تطبيق الآليات الكفيلة بالارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والنهوض بها في المجالات كافة على النحو الذي يحقق مصالحهما المشتركة، وهي وصلت حدوداً غير مسبوقة من التفاهم والتنسيق.

تكتسب العلاقات الأردنية السعودية اهتماماً شعبياً ورسمياً أردنياً كبيراً يليق بمكانة المملكة العربية السعودية الشقيقة التي كانت على الدوام داعماً للأردن وخططه التنموية والاقتصادية، حتى غدت بحق أنموذجا يحتذى به في العلاقات العربية– العربية، بفضل العلاقات التجارية بين البلدين، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين (عبد الله، 2006، ص 31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مواقف السعودية ودعمها الدائم والمستمر إلى الأردن، في مواجهة التحديات الاقتصادية، التي تواجه في ظل شح الموارد، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وان هذا الدعم المقدم من السعودية إلى الأردن، يعكس إدراك ورؤية المملكة العربية السعودية والشعب السعودي للتضامن والتكامل العربي.

المطلب الثاني: ملامح التقارب بين الأردن والسعودية وأبعاده

يعد التشابه بين النظامين السياسيين واحداً من أهم عناصر التقارب، فالنظامان قاما على أسس عقائدية روحية وأيديولوجية سياسية وكل منهما يستمد منهجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وشرعيته السياسية من المنهج العقائدي الذي يطبقه، فالمملكتان تعدان مجتمعاً متجانساً يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعياً وثقافياً، تتوحد هويته السياسية وانتماؤه العقائدي وتسود فيه عملية الانصهار تحت نظام سياسي مركزي مهيمن يتخذ من الإسلام منهجاً له، ومن ثم فقد تأسست المملكتين على أساس العقيدة الإسلامية، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالقيم الدينية والحضارة الإسلامية، وهو ما يعتبر حجر الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي والاقتصادي في البلدين.

إن العلاقات الثنائية بين السعودية والأردن لها أبعاد كبيرة وهي تهدف إلى تحقيق المزيد من المكتسبات المشتركة نحو تجسيد الغايات والأهداف، وسيكون البلدين السند والداعم لتحقيق الطموحات الوطنية والقومية المشتركة لتسريع وتيرة التعاون الفاعل والسعي إلى المزيد من الزخم لهذه العلاقات لترجمة أهداف البلدين إلى واقع ملموس يلبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطلعات شعبي البلدين الشقيقين بغية تعزيز الأداء والبناء وبغية العمل المشترك الفاعل للارتقاء بمسيرة البلدين إلى درجات أعلى من التكامل والوحدة، وينعكس بالتالي إيجابا على امن واستقرار المنطقة (هاشم، 2009، ص47).

تتسم العلاقات الثنائية بين السعودية والأردن بالسياسة المنهجية والوطنية لهاتين الدولتين، حيث تنتهجان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وإتباع سياسة حل النزاعات والخلافات بالحوار وبالطرق السلمية ودعم المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة وتعزيز التعاون العربي والدولي المشترك، فضلا عن تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدولتين ورسم الإستراتيجية الضرورية لتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق التعاون في مجالات التنمية البشرية والعلاقات الاقتصادية والبحث العلمي وتطوير القاعدة العلمية وتبادل التعاون في مختلف القضايا المالية والتجارية والاستثمارية.

تمتاز العلاقة بين الأردن والسعودية على الدوام بالقوة حتى أنها في كثير من الأحيان وصفت بأنها علاقة عضوية صعوداً أو هبوطاً فحين ينتعش اقتصاد السعودية انتعش الاقتصاد الأردني والعكس صحيح، كما أنها علاقة امتدت لأجيال من خلال الأيدي العاملة الأردنية التي أسست لقيام نهضة اقتصادية كبيرة في السعودية، وفي جمع القطاعات الصحية والتعليم والبنى الأساسية وعلى مستوى قطاعات الأعمال وفي مؤسسات التجارة والصناعة والبنوك والتأمين وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقات الثنائية بين الأردن والسعودية علاقات عميقة ومتبادلة وراسخة، حيث تحويلات المغتربين الأردنيين التي تعتبر اكبر مورد للعملات الصعبة إلى المملكة منذ أكثر من ثلاثة عقود وتفضيل الأيدي العاملة الأردنية وإعطائها الأولوية ووصفها بالأيدي الماهرة والمتميزة كل هذا وغيره خير تعبير عن حقيقة العلاقة بين البلدين، والتي تتحرك دائما إلى الأمام حيث يشكل الدعم السعودي للأردن في تأهيل القطاعات الاقتصادية الأردنية (وزارة الصناعة والتجارة، 2012، ص79).

بلغ حجم الاستثمارات السعودية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وتلك القائمة في المدن الصناعية حتى منتصف العام 2010 حوالي 2 مليار دينار، منتشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة وقطاع الفنادق وقطاع المستشفيات وقطاع مدن التسلية والترويج السياحي وقطاع الزراعة وقطاع النقل والسكك الحديد، ويعود ذلك إلى البيئة الاستثمارية التي توفرها التشريعات الأردنية لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية للأردن، وهي تعد من بين اكبر 10 دول مستثمرة في الأردن، كما بلغ حجم الصادرات الأردنية للسعودية 172 مليون دينار في أول 5 أشهر من العام 2013 في حين سجلت المستوردات من السعودية 1.253 مليار دينار لتضع السعودية على رأس قائمة الشركاء التجاريين للأردن (وزارة الصناعة والتجارة، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي في مستقبل العلاقات الأردنية – السعودية

ينتهج الأردن اقتصاد السوق الحر في سياسته الاقتصادية، وسياسة التحديث العلمي والتكنولوجي من أجل الارتقاء إلى العالمية، الأمر الذي أدى إلى فتح أسواق الأردن أمام الاستثمارات السعودية، حيث توجد استثمارات سعودية في الأردن تزيد على 4 مليارات دولار في قطاعات خدمية كالنقل، والبنية التحتية، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والقطاع المالي والتجاري والإعلامي، كما أن حجم الاستثمارات السعودية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة 80% تقريباً من إجمالي الاستثمارات الأجنبية فيها وبقيمة 3424 مليون دولار غالبيتها في قطاع الإنشاءات السياحية (عبد الله، 2006 ، ص 34).

إن النمو الاقتصادي والحاجة المتزايدة لبناء القدرات الصناعية والهياكل الاقتصادية يحتاجان إلى المزيد من النفط والغاز لتغذية الصناعة وحاجات المستهلك ولتأمين احتياجات الأردن النفطية، مما يحتم على الأردن الدخول في تحالفات وعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع السعودية التي تملك احتياطيات كبيرة من النفط (عبد الله، 2006، ص 36).

يحرص الأردن على تعزيز علاقاته مع المملكة العربية السعودية، والارتقاء بتلك العلاقات إلى مستوى تعاون استراتيجي في المجالات السياسية والاقتصادية، مما جعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للأردن على مستوى الشرق الأوسط ومنطقة الشمال الأفريقي (كارنوي، 2006، ص 180).

إن البعد الاقتصادي في مستقبل العلاقات السعودية–الأردنية يبين أن العلاقات الاقتصادية تتميز بنقلة نوعية مهمة نحو الاعتماد المتبادل بين البلدين، فالأردن تحتاج للنفط السعودي وترغب في الاعتماد على السعودية لتزويدها بالنفط. وهذه الرغبة تنبع من "قناعة الأردنيون بأنهم يتعاونون مع دولة موثوق بها، وطرف يحترم تعهداته والتزاماته (هاشم، 2009، ص57).

إن ما تمتلكه المملكة العربية السعودية من احتياطيات بترولية ضخمة وصناعة بتروكيماوية متقدمة سيؤدي إلى فتح آفاق مستقبلية للتعاون الاقتصادي والتقني بين المملكة العربية السعودية والأردن، وذلك من خلال بناء علاقة شراكة حقيقية تؤدي إلى تشكيل قوة اقتصادية تكاملية بينهما.

إن هذا التوجه الذي أفرزته طبيعة العالم المعاصر سوف يشجع المستثمرين الأردنيين والسعوديين للمشاركة في إقامة أضخم المشروعات وأوسعها على أسس اقتصادية بحته، سواء في مجال الصناعات البتروكيماوية أو الصناعات الثقيلة أو المتوسطة بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في الدخول في مشروعات مشتركة.

إن العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية يمكن أن تشكل قوة اقتصادية تكاملية يعتمد كل منهما فيها على الآخر لتوفير جميع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناصر النجاح لمثل تلك العلاقة التكاملية ولتعزيز البعد الاستراتيجي لعلاقاتهما، فالأردن يشكل سوق مستورد للمنتجات السعودية من النفط والصناعات البتروكيماوية والاستثمار، بينما تشكل السعودية سوقا مستوردة للمنتجات الأردنية (هاشم، 2009، ص72).

أحسنت كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية في اختيار الشراكة الإستراتيجية مع الطرف الآخر، فالسعودية تعتبر، بالإضافة إلى دورها الإقليمي والدولي المحوري، قوة اقتصادية كبيرة من حيث امتلاكها أكبر احتياطي بترولي في العالم، والأردن بثقله في المعادلة الحالية للنظام الإقليمي يعتبر قوة لا يستهان بها على الساحة الدولية التي يجب تطوير التعاون الاستراتيجي معها في مختلف المجالات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الأردن والسعودية والعمل الاقتصادي المشترك

المبحث الأول: مراحل التكامل الاقتصادي وعوامل نجاحه ومتطلباته

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: عوامل نجاح التكامل الاقتصادي

المطلب الثالث: متطلبات نجاح الاستثمارات المشتركة

المبحث الثاني: العمل الاقتصادي المشترك الأردني السعودي

المطلب الأول: شروط التكاملية الاقتصادية

المطلب الثاني: واقع ومؤشرات العمل الاقتصادي بين الأردن والسعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الأردن والسعودية والعمل الاقتصادي المشترك

يشمل هذه الفصل الحديث عن العمل الاقتصادي المشترك بين الأردن والسعودية، وقد تم في المبحث الأول بيان مراحل التكامل الاقتصادي وعوامل نجاحه ومتطلباته، وفي المبحث الثاني تم بيان العمل الاقتصادي المشترك الأردني السعودي وواقع ومؤشرات العمل الاقتصادي بين الأردن والسعودية، وكما يلي:

المبحث الأول: مراحل التكامل الاقتصادي وعوامل نجاحه ومتطلباته

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي، كذلك شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وأفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية من جهة، ونتيجة لانشغال الدول العربية بالحروب مع إسرائيل، من جهة أخرى.

والمعروف أن التكامل لا يحدث مرة واحدة أو بشكل واحد وإنما له عدة أشكال تتم على مراحل والأساس الذي يقوم عليه التكامل هو إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، وذلك يتم بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي، حيث تشير المرحلة الأولى إلى منطقة التجارة الحرة، ثم المرحلة الثانية التي تأتي مع نهاية إتمام المرحلة الأولى لتعبر عن قيام الاتحاد الجمركي، ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تعبر عن الدخول فيما يسمى بالسوق المشتركة، ثم تليها المرحلة الرابعة وهي الاتحاد أو الاندماج الاقتصادي، وآخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي هي الإعلان عن الوحدة الاقتصادية، وهذه المداخل نستخدمها لاستعراض واقع ومؤشرات العمل الاقتصادي بين الأردن والسعودية، وهذه المراحل تتمثل فيما يلي: (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 1999)

أولا: منطقة التجارة الحرة:

وتعنـــي إلغاء الجمارك على السلع والخدمات التي تنتقل بين الدول المشتركة في اتفاقـــية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه المرحلة عند الدخول في حيز التطبيق، تبرز مشكلة أساسية تتلخص في كيفـية التحديد والسيطرة على ما يسمى ب" انحراف التجارة"، ويقصد بذلك السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعرفة المنخفضة بغرض إستغلال فروق التعـرفة، لذلك إتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى ب "قواعد المنشأ "والتي من خلالهـا تـتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج، لكي تجعلـه إنـتاجا وطنـيا حقيقـيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 1999).

ثانيا: الاتحاد الجمركي:

ويكـون بالاتفاق على حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركي وبدون قيود جمـركية مـثل المـرحلة السابقة، ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعرفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى .

وبمـوجب الاتحاد الجمركي يمكن تجاوز المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة والمتمثلة بانتقال السلع من الدول التي تفرض رسوما أعلى ضمن هذه المنطقة، إلا أنه يؤدي إلى نشوء مشكلة توزيع العوائد الجمركية بين الدول المتكاملة، ورغم أن هناك العديـد مـن الأساليب التي فيها مثل هذا التوزيع، منها تحديد الحصة على أساس نسبة تعاملها التجاري مع العالم الخارجي، أو نسبة سكانها، أو الاثنين معا، أو حصة الفرد من الـتجارة الدولية وما إلى ذلك، إلا أنه في الغالب يتم اعتمادا على أن تحصل الدولة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرســـوم الجمـــركية المـــتفق عليها، والتي تتحقق لديها من تجارتها مع العالم الخارجي (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 1999)

ثالثا: السوق المشتركة

ويكـــون بالاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهي العمل ورأس المـــال والتكنولوجيا بين دول السوق المشتركة، إضافة إلى ما يقتضيه الاتحاد الجمركي من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تام. ولـــذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المرحلتين السابقتين لها، وتوصف هذه المرحلة حديثا بالتكامل العميق، حيث يتحقق مـــا يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية (عماد، 2009، ص45)

رابعا: الاتحاد أو الاندماج الاقتصادي:

وهـــي المـــرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة وتكون بالعمل على تنـــسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية والضريبة وما يرتبط بها من إجـــراءات ونظـــم بـــين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشئ فيما بينها من تفاوت بالإضـــافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، وهذا بقصد إزالة التمييز الناشئ بين هذه الـــدول، ولا شك أن مثل هذا يثير قدرا من المشكلات، وبالذات المرتبط منها باختلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالات والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للدول المتكاملة، بحيث إن كل حالة تستدعي اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروفها (عوض، 2010، ص39).

خامسا: الوحدة الاقتصادية:

وهو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل، وأكثرها تطورا بحيث يتم وتكون بتوحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والعملة والعمل وإنشاء مؤسسات اقتصادية تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة يكون لها الحق في إتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء وجهاز إداري لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية، وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا، بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة (شقير، 2006، ص98).

المطلب الثاني: عوامل نجاح التكامل الاقتصادي

هناك العديد من المتطلبات الأساسية والعوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي وتسريع وتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء، وهذه المتطلبات هي: (الفرس، 2009، ص3)

أولا: إطار قانوني:

لكي ينجح أي تكتل اقتصادي لا بد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستقبل، فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفهية أو أعراف قومية، ويشتمل الإطار القانوني على عدد من العناصر، ومنها:

أ- وجود اتفاقيات جماعية.

ب- مواثيق عمل.

ج- تشريعات مشتركة.

ثانيا: إطار مؤسسي:

إن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافيا لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، فلذلك توجد هناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية.

ثالثا: استثمارات مشتركة:

يتوقف نجاح التكامل على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه، فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: تجارة بينية:

العنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات. ويتطلب انسياب السلع بين الدول تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح الاستثمارات المشتركة

المقصود بالاستثمارات المشتركة إقامة مشاريع استثمارية مباشرة برؤوس أموال مـــشتركة من قبل مستثمرين ينتمون إلى الدول الأعضاء بالتكتل، ويمكن أن يتم ذلك إما بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي، ويعتمد نجاح الاستثمارات المشتركة على مجموعة من العوامل، منها ما يلي: (الفرس، 2009، ص5-6)

أولا: البنية التشريعية:

ويقـــصد بها جودة البيئة القانونية ومدى وجود القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين وتشجع على الاستثمار في الدول الأعضاء في التكتل، ومن أبرز هذه القوانـــين تلـــك المـــتعلقة بتملك العقار، والعمل، والاستثمار الأجنبي، والصناعة، وإنشاء الشركات، وتنظيم أسواق المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: البنية التحتية:

البنـــية التحتـــية لأي دولـــة تـــتكون من مجموعة من المرافق العامة كالطرق، والمطـــارات، والموانـــئ، وشـــبكات الكهـــرباء والمـــاء، والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعـــية. وتعتبـــر البنية التحتية ضرورية جدا بالنسبة للمستثمرين نظرا لاعتمادهم عليها في عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد.

ثالثا: البنية التكنولوجية:

وتتمثل في قطاعي الاتصالات والمعلومات، وتشمل خدمات الاتصالات بأنواعها المخـــتلفة مـــن هواتـــف ثابتة ونقالة وفاكس، وخدمات الانترنت. ولا شك أن أهمية هذا القطـــاع قـــد ارتفعـــت خـــلال الـــسنوات الأخيرة نتيجة للثورة التكنولوجية في قطاعي الاتصالات والمعلومات، ونتيجة لتزايد اعتماد قطاعات الأعمال عليها كجزء مهم للنشاط العام للشركات.

رابعا: البنية المالية: وتشمل قطاع الخدمات المالية وما يضمه من أسواق مالية، وبنوك، وشـــركات تأمـــين، وشركات استثمار، واستشاريون ماليون، وشركات صرافة، ولا تقل البنـــية المالـــية أهمية عن البنية التحتية والبنية التكنولوجية، فالقطاع المالي يعتبر العمود الفقـــري للاقتـــصاد وذلك نظرا لاعتماد كافة المؤسسات عليه في إنجاز أعمالها. فجميع المؤسسات تحتاج لخدمات التمويل والتأمين والاستشارات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: قوة العمل:

تـــتكون قوة العمل من جميع الأفراد القادرين على المساهمة في إنجاز الأعمال، ومن المهم تواجدها في دولة ما كما ونوعا، فمن الضروري وجود عدد كافي من العمالة مـــن كافة المستويات والتخصصات، وكذلك أن تتمتع بمهارات عالية يتم الحصول عليها مـــن خـــلال التعلـــيم، والـــتدريب، وتعتبر قوة العمل من أهم العناصر التي يبني عليها المستثمرون قراراتهم، ويختارون الدول التي يمارسون فيها أعمالهم.

المبحث الثاني: العمل الاقتصادي المشترك الأردني السعودي

المطلب الأول: شروط التكاملية الاقتصادية

هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية (عماد، 2009، ص37).

كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا فأن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية.

وفيما يلي بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، كما يلي:

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن اعتماد هذا التعريف على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي (عماد، 2009، ص39).

ويرى البعض أن مفهوم التكامل الاقتصادي لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم، على أساس أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل، وأنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديداً دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أي أن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية (أحمد، 2010، ص89).

كذلك يعرف التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال (داوود، 2002).

وانطلاقا من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما: (عماد، 2009، ص45)

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

إذن فان تعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية: (داوود، 2002)

1- ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة (التكامل الاقتصادي التام) كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.

2- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

ويرى الباحث أن التكامل الاقتصادي عملا إيراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية، حيث يتوقف نجاح التكاملية الاقتصادية على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

أولا: التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا. لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له (أحمد، 2010، ص93).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الإرادة السياسية

يعتبر غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك (عماد، 2009، ص 81).

ثالثا: وجود العجز والفائض:

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول (المطيري، 1999، ص35).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفيتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء (داوود، 2002، ص41).

خامسا: توفر وسائل النقل والاتصال

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية (أحمد، 2010، ص94)

سادسا: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة (إبراهيم، 2005، ص141).

سابعا: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعرفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية (أحمد، 2010، ص95)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: واقع ومؤشرات العمل الاقتصادي بين الأردن والسعودية

جدول رقم (1)

إجمالي السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والسعودية

للأعوام 2005-2013

السنة	إجمالي السكان (مليون نسمة)		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	
	الأردن	السعودية	الأردن	السعودية
2005	4.991	24.978	3.628	14.918
2006	5.368	24.594	3.978	15.319
2007	5.517	24.897	3.995	15.798
2008	5.842	25.119	4.002	15.847
2009	5.980	25.300	4.027	16.013
2010	6.113	27.136	4.371	19.327
2011	6.249	28.376	4.666	24.116
2012	6.390	29.200	4.909	25.946
2013	6.530	30.200	4.214	25.852

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على المصادر الآتية:

1- دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

2- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من الجدول أعلاه رقم (1) ملخص إجمالي السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والسعودية للأعوام 2005-2013، حيث يتبين التزايد المستمر بعدد السكان وفي متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي في البلدين، وقد تبين أن هناك تفاوت بين إجمالي عدد السكان بين الأردن والسعودية وان عدد سكان السعودية يفوق عدد سكان الأردن بحوالي خمسة أضعاف، كذلك متوسط نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي يفوق متوسط نصيب الفرد الأردني بحوالي ستة أضعاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات بين الأردن والسعودية للأعوام 2005-2013

السنة	إجمالي الصادرات مليون دولار (1)	حصة الأردن		حصة السعودية	
		المبالغ مليون دولار (2)	(1÷2) %	المبالغ مليون دولار (3)	(1÷3) %
2005	1093	321	29.3	772	70.7
2006	1097	308	28.0	789	72.0
2007	1310	429	32.7	881	67.3
2008	1341	546	40.7	795	59.3
2009	1552	528	34.0	1024	66.0
2010	1145	426	37.2	719	63.8
2011	1113	317	28.5	796	71.5
2012	1406	523	37.2	883	63.8
2013	1590	651	40.9	939	59.1
المجموع	**11647**	**4049**	**34.1**	**7598**	**65.9**
المعدل			**34.1**		**65.9**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على المصادر الآتية:

1- دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

2- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من الجدول أعلاه رقم (2) ملخص إجمالي الصادرات بين البلدين والذي شـــهد تـــزايدا فـــي حجمه من العام (2005 لغاية العام 2009) ثم عاد لينخفض خلال الأعـــوام 2010 و2011 لـــيعود بالارتفاع ويصل إلى وضعه الطبيعي في عام 2013. وفـــيما يـــتعلق بإجمالي الصادرات بين البلدين فقد بلغت (11647) مليون دولار خلال الفترة (2005–2013)، وان حصة الأردن بلغت (4049) مليون دولار في حين بلغت حـــصة الـــسعودية (7598) مـــن إجمالي الصادرات، ويتبين أن الصادرات بين البلدين شـــهدت تـــزايداً وتفاوتا نسبيا في حجمها كان انعكاسا للفترات الزمنية التي كان يمر بها الوضع الاقتصادي لكلا البلدين. كما يتبن أن حصة السعودية من الصادرات تفوق نسبتها حصة الأردن بحوالي الضعفين وهذا يعزى إلى اعتماد الأردن على النفط السعودي بشكل كبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي لإجمالي المستوردات بين الأردن والسعودية للأعوام 2005-2013

السنة	إجمالي المستوردات مليون دولار (1)	حصة الأردن		حصة السعودية	
		المبالغ مليون دولار (2)	(1÷2) %	المبالغ مليون دولار (3)	(1÷3) %
2005	2283.8	2151.4	94.2	132.4	5.8
2006	2327.2	2187.8	94.0	139.4	6.0
2007	2371.7	2228.9	93.9	142.8	6.1
2008	3125.5	2917.4	93.3	208.1	6.7
2009	2629.3	2420.0	92.0	209.3	8.0
2010	2526	2317.2	91.7	208.8	8.3
2011	2603.2	2455.6	94.3	147.6	5.7
2012	3618.5	3458.6	95.5	159.9	4.5
2013	8620.2	8258.1	95.8	362.1	4.2
المجموع	**30105.4**	**28395**	**93.9**	**1710.4**	**6.1**
المعدل			93.3		6.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على المصادر الآتية:

1- دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

2- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من الجدول أعلاه رقم (3) ملخص التوزيع النسبي لإجمالي المستوردات بين الأردن والسعودية للفترة 2005-2013 بالدولار، حيث بلغت (30105.4) مليون دولار، وان حصة الأردن بلغت (28395) مليون دولار في حين بلغت حصة السعودية (1710.4) مليون دولار من إجمالي المستوردات، ويتبين أن المستوردات بين البلدين شهدت تفاوتا كبيرا في حجمها خلال الفترات الزمنية المتلاحقة للأعوام (2005-2013). كما يتبن أن حصة الأردن من المستوردات تفوق نسبتها عن السعودية بحوالي سبع عشر ضعفا وهذا يعزى إلى اعتماد فاتورة الأردن النفطية على السعودية.

جدول رقم (4)

المستوردات الأردنية من السعودية والأهمية النسبية لها خلال عام (2013)

السلعة	المبالغ (مليون دينار)	الأهمية النسبية%
مشتقات نفطية	1141.2	64.878
حديد صلب "فولاذ"	199.2	11.324
زيوت عطرية	221.2	12.576
منتجات كيماوية عضوية	197.4	11.222
الإجمالي	**1759**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على المصادر الآتية:

1- دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

2- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبــين من الجدول أعلاه رقم (4) ملخص المستوردات الأردنية من السعودية والتــي بلغــت بمجمــوعها الكلــي (1759) ملــيون دولار خلال عام (2013)، وان المستوردات الأردنية بالدرجة الأولى كانت من المشتقات النفطية وتبلغ (1141.2) مليون دولار وان الأهمية النسبية لها بلغت (64.878%)، كذلك يستورد الأردن بالدرجة الثانية زيــوت عطــرية مــا مجمــوعه (221.2) مليون دولار وان الأهمية النسبية لها بلغت (12.576%)، ويــستورد الأردن بالدرجــة الثالثة الحديد الصلب "فولاذ" وبلغ مجموعه (199.2) ملــيون دولار وان الأهمــية النسبية لها بلغت (11.324%)، وأخيرا يستورد الأردن منتجات كيماوية عضوية من السعودية وبمبلغ وصل إلى (197.4) مليون دولار وان الأهمية النسبية لها بلغت (11.222%) مليون دولار.

جدول رقم (5)

المستوردات السعودية من الأردن والأهمية النسبية لها خلال عام (2013)

السلعة	المبالغ (مليون دينار)	الأهمية النسبية%
آلات تكييف	31.3	14.918
أدوية	34.2	16.301
أحجار نصب بناء	12.8	6.101
محضرات غذائية	29.5	14.061
الخضراوات والفواكه	16.9	8.055
المعادن	46.9	22.354
الحيوانات الحية	19.2	9.151
المواد النسيجية ومصنوعاتها	12.2	5.815
معدات النقل	6.8	3.241
الإجمالي	**209.8**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على المصادر الآتية:

1- دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

2- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبــين مــن الجدول أعلاه رقم (5) ملخص المستوردات السعودية من الأردن (ملــيون دولار) والأهمــية النسبية لها خلال عام (2013)، وان المستوردات السعودية بالدرجــة الأولى كانت من المعادن وبلغت (46.9) مليون دولار وان الأهمية النسبية لها بلغت (22.354%)، كذلك تستورد السعودية بالدرجة الثانية الأدوية ما مجموعه (34.2) ملــيون دولار وان الأهمية النسبية لها بلغت (16.301%)، وتستورد السعودية بالدرجة الثالــثة آلات تكييف وبلغ مجموعه (31.3) مليون دولار وان الأهمية النسبية لها بلغت (14.918%)، كمــا تستورد السعودية من الأردن منتجات أخرى يظهرها الجدول السابق مع أهميتها النسبية.

ويلاحظ من خلال مطالعة الجداول السابقة ارقام (1) و (2) و (3) و (4) و (5) ما يلي:

1- يميل ميزان التجارة بين البلدين، والذي يمثل الفارق بين قيمة المستوردات والصادرات، إلى صالح المملكة العربية السعودية والتي تعتبر من البلدان الرائدة في تصدير السلع واستيرادها ولها تاريخ طويل، وتقاليد راسخة في أعماق التجارة الدولية، واكتسبت تجارتها مع مرور الزمن سمات، وخصوصية فردية، كما يوجد بها تجارة متنوعة وعالمية الطابع، وتمثل عنصراً أساسياً في هيكل اقتصادها الوطني، كما أن للمملكة مصالح تجارية واقتصادية واسعة النطاق، وسجل حافل في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أن معظم المستوردات الأردنية من السعودية هي مشتقات نفطية، حديد صلب "فولاذ" زيوت عطرية، منتجات كيماوية عضوية، حيث قام الأردن بفتح أبواب التعامل من خلال السماح للتجار بالاستيراد وقد أدى هذا النوع من السياسة التجارية إلى حصول نتائج منها:

أ- كثافة حركة التصدير والاستيراد وتحسين ميزان المدفوعات.

ب- اعتدال أسعار كثير من المواد في السوق.

ج- تمتين العلاقة مع السعودية حيث أبرمت في ذلك العديد من الاتفاقيات في عدة مجالات سواء كانت اتفاقيات إطارية أو في عدة مجالات تتعلق بتبادل السلع والخدمات.

3- أن أهم الصادرات الأردنية للسعودية هي آلات تكييف، أدوية، أحجار نصب بناء، ودوراق، ومحضرات غذائية، والخضراوات والفواكه إلى جانب المعادن، الحيوانات الحية، المواد النسيجية ومصنوعاتها، ومعدات النقل.

4- أن التجارة الخارجية لها دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية، كما تسهم التجارة الخارجية بمقدار كبير في الناتج المحلي، كما أن السعودية تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وتمثل سوقاً واسعاً للسلع والخدمات، وهناك عاملان أساسيان يؤثران على نظام تجارتها الداخلية والخارجية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- مصلحة الدولة الاقتصادية في تحديد نوع التعامل والمبادلة.

ب- طبيعة الظروف والأوضاع التجارية الدولية إلى جانب الأنظمة الاقتصادية التي تحكم العلاقات التجارية بين الأمم ومن الواضح أن واضعي السياسات الاقتصادية والتجارية في السعودية أدركوا منذ الوهلة الأولى خطورة هذين العاملين على مجريات التطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث لاحت لهم الضرورة في تجديد نوع السياسة التي ينبغي تطبيقها على عمليات التبادل والتجارة بينها وبين الأقطار والأمم الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخـــاتمة

أولا: الاستنتاجات

ثانيا: التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخـــــــــــاتمة

يمكن القول بان إعادة قراءة الجوانب الاقتصادية وتفسير ظواهر النمو والتطور والاستقرار في المجتمعات يصل إلى نتيجة حتمية وهي أن التوجه الطبيعي للدول العربية ومصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية وامتدادها الجغرافي–الاستراتيجي تطوير علاقاتها التجارية في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية وتشكيل شراكات تجارية عربية وآسيوية في مواجهة التهديدات الاقتصادية.

كما يتبين أن لكل من الأردن والسعودية أهمية ومكانة إقليمية تستطيع كل منهما التأثير في مجالها الإقليمي اقتصادياً، فالدور الاقتصادي والتحديات المشتركة التي تواجه كل منهما والمصالح التجارية المتبادلة بينهما وتقارب المواقف تجاه الكثير من القضايا الاقتصادية، تفرض على الدولتين التقارب الاقتصادي.

كذلك تبين أن العلاقات التجارية الأردنية–السعودية تميزت بخصوصية جعلتها مختلفة عن كل العلاقات التجارية الثنائية بين الدول العربية، وقد ساهم في بناء هذه العلاقات وصياغتها ورسم نمطها الكثير من معطيات الجغرافيا والتاريخ والموروث الحضاري والاقتصادي والفكري والثقافي والاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصل الباحث في خاتمة هذه الدراسة إلى استنتاجات وتوصيات مهمة وهي بالشكل التالي:

أولا: الاستنتاجات

توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

1- ساهمت الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية بدور مهم في تحسين التبادل التجاري وفي تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتسهيل حصول كل من اقتصاد البلدين على مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية بشروط أفضل من تلك التي كان يمكن أن توفرها بنفسها.

2- تعززت مسيرة البلدين في المجال التجاري لوجود ثوابت في السياسة الاقتصادية المعتمدة على منهج الاقتصاد الحر، وضمان حرية الملكية والاستثمار والتصرف، مع تجنب الاستغلال والاحتكار، واعتبار أنهما جزأ لا يتجزأ من هذا العالم، وأنهما تشتركان في العديد من المصالح والاهتمامات.

3- إن العلاقات الاقتصادية بشقيها التجاري والاستثماري بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية متميزة، وهي تسير بالاتجاه الصحيح وبشكل يدعم العلاقات الاقتصادية إلى مستويات تخدم مصالح وشعب البلدين الشقيقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أن عوامل التقارب والتوافق بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية قد خلقت انسجاماً عالياً جداً بين سياسات وتوجهات ومصالح كل من البلدين مما فرض بالنتيجة على المسئولين في الدولتين الارتقاء بعلاقاتهما إلى مستوى تعاون إستراتيجي في المجال الاقتصادي.

5- أن العلاقات بين الأردن والسعودية تتميز بتطابق السياسات حيال مجمل ملفات العمل الاقتصادي العربي المشترك ومن أهمها الاستثمار السعودي في الأردن والتبادل التجاري الواسع، وحركة المواطنين النشطة عبر الحدود، والانفتاح نحو استقطاب الكفاءات الأردنية في سوق العمل السعودي، ومضاعفة أعداد الطلبة السعوديين الدارسين في الأردن.

6- يولي الأردن الاتفاقيات التجارية التي يعقدها مع غيره من الدول أهمية كبيرة ويعدها جزءاً من سياسته التجارية ووسيلة لبلوغ أهدافه، فقد استطاع الأردن الارتباط بالعديد من الدول العربية والأجنبية باتفاقيات تجارية جاءت انسجاماً مع سياسته المنفتحة التي يتبناها في علاقاته التجارية مع دول العالم.

7- إن المصلحة الإستراتيجية للأردن والسعودية انطلقت من ضرورة وجود علاقات جيدة ومتطورة ومتصاعدة، حيث أن هذه العلاقات تمتد جذورها في التاريخ، إلا أنها قد شهدت خلال هذه الفترة تطوراً مستمراً وبشكل طردي، هذا التطور المستمر في العلاقات بين البلدين تبينه الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في الدولتين، وهذه الحقائق تقودنا إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاج أن دراسة مستقبل العلاقات السعودية–الأردنية يجب أن تنطلق من البعد الاقتصادي.

8- أن سياسة البلدين التجارية تقوم على الانفتاح، وتعزيز فرص التبادل التجاري في إطار شراكة حقيقية، تقوم على تبادل المنافع وتقاسم ثمار التعاون في ظل مفهوم الاعتماد المتبادل، بينهما.

9- إن الرؤية الإستراتيجية للعلاقات التجارية القائمة على المستوى الثنائي بين الأردن والسعودية، وهي علاقات قوية ومتينة وهي تتحرك كل يوم إلى الأمام محققة المزيد من الانجازات والمصالح التجارية المشتركة.

10- أن الاستثمارات السعودية ذات قيمة مضافة وذات تأثير مباشر على الاقتصاد والعمالة، فالمستثمر السعودي جاد وهو من أفضل المستثمرين في الأردن والحكومة في الأردن، بدليل أن الحكومة الأردنية تقدم كافة أشكال الدعم، وتسعى لتحفيز رجل الأعمال السعودي والعمل على تسهيل كافة الإجراءات المتعلقة باستثماراتهم وتحفيزهم على زيادة الاستثمار بالأردن.

11- إن العلاقات التجارية التي تربط بين البلدين الشقيقين علاقات تاريخية يسودها التعاون في جميع المجالات، حيث إن حجم التجارة المتبادلة بين البلدين في ازدياد مضطرد، وهناك استثمارات سعودية مهمة في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12- ترجم البلدين التزامها بالحرية الاقتصادية من خلال تبني جملة من السياسات والخطط التنموية والبرامج الهادفة إلى إفساح المجال للقطاع الخاص للإسهام في توسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع روافد الدخل، وتنمية الموارد البشرية، ورفع كفاءة الاقتصاد وتعزيز قدرته على التفاعل والتكيف مع المستجدات، ومنها أنه تم التوقيع على برنامج الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة بين الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والذي تم الاتفاق عليه مع الجانب السعودي وتوقيعه خلال الزيارة التي قام بها وفد مؤسسة المواصفات والمقاييس للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1- الاستمرار بتوثيق أواصر العلاقات التجارية وزيادة الانسجام والتعاون بين الأردن والسعودية وتعزيز القواسم الاقتصادية المشتركة بينهما وبما يحقق مصلحة البلدين.

2- بذل المزيد من الجهود لدى البلدين لتحقيق المزيد من التوازن في الميزان التجاري وبما يتناسب مع الإمكانيات الكبيرة المتوفرة، وتسهيل حركة مرور البضائع والسلع وتبادل المعلومات والاستشارات في مختلف ميادين العمل، مما ينعكس ايجاباً على تطوير الاقتصاد بين البلدين.

3- استمرار التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بين الأردن والسعودية في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والشئون التجارية والجمارك والمواصلات والاتصالات والطاقة ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين.

4- العمل على تطوير اوجه التعاون المشترك بين البلدين والعمل سوية في مكافحة التهريب الجمركي والمخالفات التي تضر بالمصالح الاقتصادية والمالية والاجتماعية وازالة جميع العقبات في مجالات العمل الجمركي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- التوجه إلى زيادة الاستثمارات السعودية في الأردن بشكل خاص ودول الخليج العربي بشكل عام، مع العمل على تمتين الاقتصاد الأردني بشكل يجعله قادر على استيعاب الاستثمارات الخليجية دون حدوث أثار جانبية مثل التضخم وارتفاع الأسعار.

6- تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في كافة المجالات والعمل على إزالة كافة العقبات التي تعيق حركة التبادل التجاري، وإقامة مشروعات استثمارية تخدم مصالحهما، واتخاذ الإجراءات المناسبة للارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين، وإتاحة المجال أمام فعاليات القطاع الخاص للاستفادة من الفرص المتاحة في مختلف المجالات خاصة الاستثمارية منها.

7- العمل على تجديد بنود الاتفاقيه التجاريه بين الاردن والسعودية لتتوافق مع معطيات الفتره الحاليه التي تشهد ازدهار في العلاقات التجاريه الدوليه.

8- قيام الجهات المعنيه في البلدين بما من شأنه اقامة منطقه اقتصاديه حره على غرار المنطقه الاقتصاديه الحره الاردنيه السوريه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، نازك، (2005)، **التكوين السياسي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

أحمـــد، عبدالـــرحمن يـــسري، (2010)، **مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظـــروف المعاصـــرة**، الطـــبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

الحبيب، فايز، (1988). تطور حجم ونمط واتجاهات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدى الخليج العربية في الفترة (1968-1985م): دراسة تحليلية. **مجلة الإدارة العامة**، السعودية. العدد 60، ص117-142.

الخريجي، عبدالله، (1996). محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. **مجلة التعاون**، الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، العدد 41، ص91-108.

المطيري، نايف، (1999). تحليل لدالة الطلب على الواردات الإجمالية في دولة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الإمارات، العدد 94، ص35-61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داوود، سلمى احمد عبد، (2002)، **إمكانات التكامل الاقتصادي في الدول الإسلامية ودورها في التقدم التكنولوجي**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

درادكة، فتحي، (2002)، **محمد التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية**، من منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، الأردن.

شقير، محمد لبيب، (2006)، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

صيدم، مأمون (2006). **مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية للعام 2005، مقارنة مع العام 2004**. منشورات غرفة تجارة عمليات إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، عمان– الأردن.

عبدالخالق، أحمد، (2009)، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية**. الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والطباعة.

عبد الله، عبد الخالق، (2006)، النظام العالمي الجديد: الحقائق والأوهام. **مجلة السياسة الدولية**، الإمارات، العدد 124. ص 36–58

عبد العظيم، حمدي، (2006)، **اقتصاديات التجارة الدولية**. بغداد، مكتبة زهراء الشرق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عماد، عبد الغني، (2009)، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاق**، مكتبة القاهرة، مصر.

عـــوض، طالـــب، وباكيـــر، عامـــر، (2008)، الـــتجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية. **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، الأردن.

عوض، فايزة، (2010)، **الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

الفرس، أحمد محمد علي (2009)، **اتفاقيات التجارة والدافع**، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، مصر.

فؤاد، محمد نبيل محمد، (2000)، الصناعات العسكرية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، الإمارات، العدد 140.

كارنوي، كامل، (2006)، الاقتصاد العالمي الجديد في ظل عصر المعلومات. **مجلة السياسة الدولية** العدد 123. ص 180–182.

المبيضين، مخلد، (2008)، العلاقات الخليجية العربية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة). **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، المجلد 14، العدد 2، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، (1999)، **الاقتصاد الإسلامي الواقع والتحديات**، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات العالم الإسلامي في ظل العولمة، المنعقد في جامعة الأزهر.

منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، (2009)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنعكاساتها على الإستثمار بين الدول العربية، الدوحة، قطر.

مؤسسة المناطق الحرة، **الخطة الإستراتيجية 2005 – 2007**.

نشرة المركز الاستشاري للاستشارات والتمويل، (2009)، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، الرياض، العدد العاشر. ص7–32.

نمر، سليمان، (2011)، **الأردن ومجلس التعاون الخليجي: الحب والمصالح**، معهد الميثاق.

هاشم، هاشم عبده، (2009)، **دبلوماسية القمة: قراءة نقدية تحليلية**. الرياض: مكتبة جرير.

وزارة الصناعة والتجارة، (2012)، **مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية**، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع الانجليزية

Al-Obaidan, A. (1996). The Benefit of Economic Cooperation, A Quantitative Study of the Gulf Cooperation Council. **Journal of Gulf and Arab Peninsula**, Vol, 11. No, (1), p: 9-31.

Balassa, Bela (1985) "Exports, policy choices, and economic in developing countries after the 1973 Oil Shock". **Journal of Development Economics**, May / June, Vol, 18, No, (2), pp: 23-35.

Bermall - Corredor, Diego (2011). The Concession Contracts Risk in Colombia its Development Through the Free Trade Zone Regime a Look From International Investment Law. **Revista Clombiana de Derecho International,** Vol, 19, No, (2), p: 107-145.

Chishti, S. (2000**). Marco-Economic Linkages Between GCC and G7 Countries**. Working paper 9814, Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey.

Esfahani E, & Salehi, H. (2009),"Exports, Imports, and Economic Growth in Semi- industrialized Countries" **Journal of Development Economics.** Vol. 35, No. 1, p: 93-116.

Feder, Gershon. (1983), "On Exports and Economic Growth". **Journal of Development Economics.** Vol. 12 No.1-2 p: 59-73.

Francis Brian M. (2013). **Trade And Economic Growth In The Caribbean.** Abstract of Dissertation Presented to the Graduate School of the University of Florida in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy.

Hewamanne, Sandya (2006). Participation? My Blood and Flesh Being Sucked Dry: Market-Based Development and SRI Lanka's

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Free Trade Women Workers. **Journal of Third Studies**, Vol, 23, No, (1), p: 51-74.

Jovetiu, Goran (2005). Free Trade Zones Development in Montenegro- Based on New Law. **Entrepreneurial Economy**, Vol, 8, No, (1), p: 314-323.

Rammadhan, M. (1999). Trade Relationship Between the GCC and its Major, Trading Partners. **The Middle East Business Economic Review,** Vol, 11, No, (3), p: 92-111.

Ram, Rati. (1985), "Exports and Economic Growth: Some Additional Evidence". **Economic Development and Cultural Change.** Vol. 33 No. 2, p: 415-425.

Rivlin, P. & Hashat, N. (1999). **The Potential for Trade Between Israel and Member States of the Gulf Cooperation Council: An Economic Analysis of Inputs Sharing**, the Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East.

Younes Hossam.(2010). **The Contribution of Trade to Growth of the Arab Countries.**

Yousef, M. & El-Sakka, M. (2000). **Demand for Imports in the GCC Countries,** Working Paper 9901. Economic Research Fourm for the Arab Countries, Iran and Turkey.

www.manaraa.com

الملحق رقم (1)

الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية

تنفيذا لما ورد في البيان الملكي الأردني السعودي المشترك الصادر بتاريخ 29 ربيع الأول سنة 1382 هـ الموافق 1962/8/29 ورغبة من حكومة المملكة الأردنية وحكومة المملكة العربية السعودية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما على أسس تتلاءم والصلات الطبيعية القائمة بينهما فقد اتفقتا على ما يلي:

المـــــادة الأولـــى:

لما كان البلدان الشقيقان يكونان وحدة اقتصادية متماسكة فقد تقرر تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما وتذليل القيود التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال بينهما وفقا لأحكام هذا الاتفاق.

المـــــادة الثانيـــة:

يقوم بين البلدين المتعاقدين تعاون اقتصادي وثيق يمنح بموجبه لرعايا البلدين على قد المساواة ودون تفريق أو تمييز ما يلي:

1- تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2- تسهيل حقوق التملك والايصاء والإرث وفقا للأنظمة المرعية في كلا البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تسهيل وتنظيم عملية الترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقق أهداف التعاون الاقتصادي.

4- تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية.

5- تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين وفقا لأحكام هذا النظام.

المـــــادة الثالثـــة:

رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنها فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة – أردنية سعودية تتألف من ثلاثة مندوبين عن كل دولة وتجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها :

1- معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق والتي قد تعترض سبيل تطور التبادل التجاري بين البلدين والبت فيها وفق أحكام هذا الاتفاق.

2-تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق بغية توسيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

3- دراسة التنسيق الصناعي لتحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم التوصيات التي تراها مناسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المـــــادة الرابعــة :

أ- يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بحرية استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الأخر المستوردة منه مباشرة ويسمح الطرف الأخر بتصدير هذه المنتجات في حدود الإمكانيات الاقتصادية.

ب- يعفى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن إجازات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في بلديهما والمستوردة من أو المصدرة إلى بلد الطرف الأخر مباشرة.

المـــــادة الخامســة :

أ- يعفى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن إجازات الاستيراد والتصدير المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني او السعودي المستوردة مباشرة من أو المصدر إلى أي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول رقم (1) الملحق بهذا الاتفاق.

ب- يعفى كل من الطرفين من إجازات الاستيراد والتصدير ومن ثلثي الرسوم الجمركية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو السعودي المستوردة مباشرة من أو المصدرة إلى أي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول رقم (2) من الملحق بهذا الاتفاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- تعتبر المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأردني أو ذات منشأ سعودي عندما لا تقل قيمة المواد الأولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة المحلية الداخلة في صنعها عن (40 %) من تكاليف إنتاجها على أن تكون تلك المنتجات مرفقة بشهادة منشأ تثبت نسبة الصنع صادرة من السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر.

د- يمكن باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين بناء على توصية اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الثالثة – تعديل الجدولين الملحقين رقم (1 و 2) بإضافة بعض المنتجات أو حذفها.

المـــــادة السادســـة:

1- تجرى تسوية جميع المعاملات بين حكومتي الطرفين المتعاقدين وبين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين القاطنين في المملكة الأردنية الهاشمية وفي المملكة العربية السعودية بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفين المتعاقدين .

2- يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتحويل العملات المنوه عنها في الفقرة السابقة إلى بلد الطرف المتعاقد الأخر لتسديد المدفوعات التي تستحق (نتيجة للمعاملات الجارية) بين البلدين وفقا لأحكام هذا الاتفاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المـــــادة السابعــة:

لا تمنح التسهيلات المذكورة في هذا الاتفاق للبضائع والموارد الممنوع إدخالها إلى أي من البلدين المتعاقدين بموجب أنظمته المرعية وتتبادل إدارتا الجمارك في البلدين جداول بهذه البضائع.

المـــــادة الثامنــة:

بالإضافة إلى التسهيلات المنصوص عليها في اتفاق الترانزيت العربي الموقع في دمشق بتاريخ 9 جمادى الثانية سنة 1379هـ الموافق 9 كانون الثاني سنة 1959 لتنظيم نقل بضائع الترانزيت وتذليل العقبات التي تعترض وسائل النقل فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على إعفاء سيارات كل منهما وسائقهما ومساعيها في بلد الطرف الأخر من أية ضرائب أو رسوم جمركية.

المـــــادة التاسعــة:

تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين بمرور سيارات الشحن العمومية على اختلاف أنواعها المسجلة في بلد أحد الطرفين إلى أراضي الطرف الأخر وان تدخل فارغة أو محملة حتى أمكنة تفريغ أو التحميل فيها وان تمر عبرها فارغة أو محملة وان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصل بأحمالها في كل حالة إلى مقاصدها بعد إجراء المعاملات الجمركية في مراكز الحدود، وكذلك تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين لسيارات الركاب العمومية المسجلة في بلد أحد الطرفين بدخول أراضي الطرف الأخر لتعاطي النقل المأجور بين البلدين على الخطوط الرئيسية. أما السيارات الخصوصية فتعطى التسهيلات اللازمة لها في التحرك في أراضي البلدين المتعاقدين وعبرهما إذا كان فيها مالكوها أو سائقوها وفقا للنظام المتبع في كل من البلدين على ألا تتعارض أحكام هذه المادة مع ما جاء في المادة العاشرة وتعفى سيارات كل من البلدين المشار إليهما في هذه المادة وسائقوها ومساعدوهم من أية رسوم وضرائب حكومية.

المـــــادة العاشـــرة:

لا يجوز بأي حال من الأحوال للسيارات مهما كان نوعها المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين أن تتعاطى النقل الداخلي . ويقصد بالنقل الداخلي النقل المبتدأ من أي مركز في داخل أحد البلدين إلى أي مركز في نقل ذلك البلد. (وكذلك النقل من بلد أحد الطرفين بسيارات الطرف الثاني إلى بلد مجاور ثالث).

المـــادة الحاديـــة عشـــرة:

تمنح السلطات المختصة على الحدود رخصة إقامة صالحة لمدة شهرين لسيارات أحد الطرفين في بلد الطرف الأخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المـــادة الثانيـــة عشـــرة:

يسمح كل من الطرفين لأفراد صيادي السمك المحترفين من رعايا الطرف الأخر بالصيد في المياه الإقليمية العائدة للبلدين شريطة أن تكون قواربهم مسجلة ومرخصة من سلطات بلادهم ورافعة علم بلدها وان يكونوا حائزين على الأوراق الرسمية التي تثبت هويتهم وذلك وفقا للأنظمة المرعية في كل من البلدين.

المـــادة الثالثـــة عشـــرة:

يعفى كل من الطرفين زوارق وقوارب الصيد والصيادين التابعين للطرف الأخر ومحصول الصيد من جميع الرسوم الجمركية والضرائب الحكومية.

المـــادة الرابعـــة عشـــرة:

يحق لصيادي السمك المشار إليهم في المادة الثانية عشرة زوارق الصيد ان تدخل في الأوقات المسموح بها – موانئ الطرفين وذلك على أساس المعاملة بالمثل . كما يحق لهم أيضا أن يمونوا أنفسهم بالأطعمة الضرورية والوقود والحصول على المساعدات الطبية من أي من هذه الموانئ.

المـــادة الخامســـة عشـــرة :

يمنح الطرفان صيادي الأسماك المشار إليهم في المادة (12) وزوارق الصيد وملاحيها في عرض البحر أو الموانئ أو على البر جميع المساعدات والتسهيلات المطلوبة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رجال الجيش أو الشرطة أو سلطات الموانئ بقدر معادل التسهيلات والمساعدات التي تمنح لرعايا كل طرف في أراضيه.

المـــادة السادســـة عشـــرة :

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق إبرامه الذي يجب أن يتم خلال شهرين من تاريخ توقيعه . ويعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين من سريان مفعوله ويتجدد العمل به سنة فسنة بناء على اتفاق الطرفين المتعاقدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com